المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/02/2016

ندوة وطنية حول «الطفل كموضوع دستوري»
من تنظيم حركة الطفولة الشعبية

11250/15

تنظم حركة الطفولة الشعبية بشراكة مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وكلية الاداب والعلوم الإنسانية شعيب الدكالي بالجديدة يوم الجمعة 26فبراير بالمركب الثقافي عبد الله العروي بازمور)السبت 27 فبراير(. ندوة وطنية حول «الطفل كموضوع دستوري :(حقوق الطفل بالمغرب بين المقتضيات الدستورية والإطار المعياري الدولي المتعلق بحقوق الطفل (.. من أجل تعريف الفاعلين الجمعويين والمنتخبين بالممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الطفل؛ وخلق دينامية محلية حول الإطار القانوني والمؤسساتي الوطني المتعلق بحماية حقوق الطفل.

ستشارك في الندوة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان - المجلس الوطني لحقوق الإنسان - المنظمة المغربية لحقوق الإنسان -جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة و أساتذة جامعيون .

كما ستعرف الندوة تنظيم ورشات حول حقوق الطفل :الاتفاقية الدولية وملحقاتها والدستور المغربي. وذلك حسب البرنامج التالي:

الجمعة 26 فبراير 2016
الساعة الثالثة بعد الزوال :
كلمة : للطفل حقوق
لوحات تربوية
كلمة المكتب التنفيذي والورقة التأطيرية للندوة : الكاتب العام للطفولة
الشعبية عبد الإله حسنين .
كلمة ترحيبية لعميد الكلية الأستاذ حسن قرنفل .
الساعة الثالثة والنصف :
- الجلسة المؤسساتية :
- منسق الجلسة : مصطفى العراقي عضو المكتب التنفيذي
- إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان .
- عبد الرزاق روان الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.
- أبوبكر لركو رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.
- نادية المهداوي عضو المكتب التنفيذي لجمعية عدالة.
- المقرر: نعيم المامون الكاتب العام السابق للطفولة الشعبية.

الساعة الخامسة :
- الجلسة الموضوعاتية :
- عبد المجيد مكني الكاتب العام للتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص المعاقين بالمغرب .
(أي مقتضيات دستورية للأطفال في وضعية إعاقة؟).
- عبد العزيز قراقي مدير التنسيق والنهوض بحقوق الإنسان بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.
(دستور 2011 والإطار المعياري الدولي المتعلق بحقوق الطفل)
- حسن طارق برلماني وأستاذ جامعي.
(النسق الدستوري وحقوق الطفل)
- المقر ر: عبد المجيد الحمدوني عضو المكتب التنفيذي للطفولة الشعبية.
- نقاش

. السبت 27 فبراير 2016
الساعة التاسعة صباحا :
أشغال الورشات :
الورشة الأولى)أعضاء الجمعيات المحلية والطلبة والمنتخبون المحليون(: إتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها .
ذو الكيفل بوشعيب .
الورشة الثانية (الأطفال) : حقوق الطفل من خلال تعبيرات إبداعية (الأناشيد والألعاب نموذجا).
الورشة الثالثة (الأطفال): البيئة وحقوق الطفل (بمناسبة احتضان المغرب للمنتدى العالمي بمراكش) .

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

إعداد خطة لتحسين ظروف اعتقال النزلاء الذين يعانون من إعاقات مختلفة

وحيد مبارك

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أمس الثلاثاء، أنها بمعيّة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصدد إعداد خطة مُشتركة لإرساء آليات وإجراءات كفيلة بتحسين ظروف اعتقال النزلاء الذين يعانون من إعاقات مختلفة، وذلك انطلاقا من القناعة الراسخة لديهما بتمتيع هذه الفئة بكامل حقوقها، وتمكينها من الخدمات الواجبة وتوفير الضمانات الكفيلة بترسيخ هذه الحقوق والخدمات قانونا وممارسة.

واعتبرت المندوبية أن هذه الخطوات تستند إلى المقتضيات الدستورية، التي تؤكد على ضرورة السهر على إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية حركية، أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتيعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع، وإلى الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في هذا الإطار وانخراطها التام والإرادي في المنظومة الحقوقية الدولية، مشددة على أن اجتماعات تشاورية وتنسيقية عقدت في هذا الصدد مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما عمّمت المندوبية دورية في الموضوع على جميع المديرين الجهويين ومديري المؤسسات السجنية، التي تحثهم على إيلاء هذا الموضوع العناية اللازمة واعتماد كل الإجراءات الكفيلة بتمتيع هذه الفئة من النزلاء من حقوقهم الأساسية والاستجابة لحاجياتهم الخصوصية بما يتلاءم وروح القانون.

في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان

لقاء مع الباحث والحقوقي مصطفى لعريصة

ضمن برنامج تشجيع القراءة العمومية لمؤسسة الكلمة الثقافة والفنون بآسفي وبدعم من وزارة الثقافة، يحتضن فضاء الخزانة الجهوية بآسفي يوم الجمعة 26 فبراير على الساعة السادسة مساء لقاء مفتوحا مع الباحث والحقوقي الدكتور مصطفى لعريصة حول كتاب "في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان". الكتاب الذي يعتبر أحد صيغ التوعية على ثقافة حقوق الإنسان، من خلال تقديم نصوص "ترجمها واختارها فريق عمل متكامل يتكون من الأساتذة محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي ومصطفى لعريصة". ويتوخى الكتاب أن يكون لبنة في تشكيل الوعي بالأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان لدى التلاميذ المغاربة على الخصوص.

وهكذا سيلتقي نادي القراءة لصلاح الدين الأيوبي، الجمعة 26 فبراير على الساعة الثالثة بعد الزوال، مع ورشة مخصصة للتلاميذ الثانوي التاهيلي، تشكل مناسبة للتحسيس على ثقافة حقوق الإنسان من خلال فعل القراءة.

على أن يلتقي جمهور المهتمين مع الحقوقي ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، الباحث مصطفى لعريصة بقاعة المحاضرات الخزانة الجهوية على الساعة السادسة مساء، في لقاء مفتوح حول كتاب "في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان".

ويندرج اللقاء الذي يؤطره الأستاذ محمد المخاريق، ضمن برنامج "تشجيع القراءة العمومية" التي تنظمه مؤسسة الكلمة للثقافة والفنون بآسفي، وانطلق الشهر الماضي باستضافة كل من الروائي العراقي سلام إبراهيم والشاعرة والقاصة العراقية ناهدة جابر جاسم. وتعتبر سلسلة لقاءات الشهر، والتي أطلقتها مؤسسة الكلمة منذ تأسيسها، فضاء للاحتفاء بالإصدارات الجديدة والانفتاح على الفضاء السوسيو ثقافي بالمدينة، ومحطة أساسية لترسيخ فضاء للتواصل والحوار حول الأدب ووظيفة الثقافة اليوم.

السكتاوي: هذا منهج اشتغال المنظمة التي تحذر المغرب من النكوص إلى الوراء

أمنيستي ترسم مجددا صورة قاتمة عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب في تقريرها السنوي برسم 2015

◆ الرباط: فطومة نعيمي

كسابقيه من التقارير حول التعذيب في العالم، جاء التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، أمنيستي، برسم 2015 يحمل الصورة ذاتها القاتمة عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

لا أرقام دقيقة مفاجئة أو حالات صادمة، تضمنها التقرير، الذي قدمه مسؤولو فرع المغرب للمنظمة، سواء الرئيس إدريس حيدر، أو المدير العام محمد السكتاوي، في كلمتيهما التقديميتين صبيحة يوم الأربعاء 24 فبراير 2016 بالرباط.

لكن مع ذلك، تظل المنظمة متشبثة بأن المغرب «يخرق التزاماته الدولية المتصلة بحقوق الإنسان» بل وبحسب الكلمة التقديمية للتقرير، فإنه «مارس التعذيب واعتدى على الحريات وانتهك قانون حقوق الإنسان الدولي، وضحى بحقوق الإنسان باسم أمن الدولة». إذ ووفق ما قاله التقرير فإن «سنة 2015 ظلت بكل أسف مجرد سنة أخرى ضمن سلسلة السنوات الكارثية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

بالنسبة لأمنيستي، المغرب، ومن خلال الحكومة المغربية، يمارس «الدعاية التسويقية فقط للإصلاحات القانونية والمؤسساتية في حين أن السلطات لم تتوقف عن قمع منتقديها وملاحقتهم قضائيا ومضايقة جمعيات حقوق الإنسان وتفريق الاحتجاجات بالقوة».

التقرير، انبنى، كذلك، في ما رسمه لوضعية حقوق الإنسان بالمغرب وتسويدها، على «ورود أنباء عن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والمحاكمات الجائرة. وظلت النساء تواجهن التمييز. وقبض على مهاجرين وطالبي اللجوء تعسفا، وتعرضوا لاستخدام القوة غير الضرورية والمفرطة». عبارات فضفاضة وعامة خالية من أي تدقيق أو تدعيم مرقم. ومع ذلك، سعى المدير العام لأمنيستي فرع المغرب، محمد السكتاوي، إلى التأكيد أن مضمون التقرير الخاص بالمغرب ارتكز على معطيات وتقارير لكل من وزارة الداخلية والأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وسعى السكتاوي إلى نفي أي استهداف متعمد للمنظمة للمغرب مبينا أنها منهجيتها في الاشتغال. وقال السكتاوي إن «المغرب نال قسطه ضمن تقرير المنظمة مثله مثل باقي الدول المعنية ومن ضمنها دول أوروبية وعالمية تحظى بحق الفيتو بالأمم المتحدة».

وزاد موضحا أن المنظمة وإن لم تذكر الجهود المبذولة من قبل المغرب، فإنها لا تنكرها عليه، لكنها، أضاف مستدركا: «تحذره من اتجاه خبيث من النكوص إلى الوراء وتقويض كل الجهود المبذولة والمتراكمة في احترام حقوق الإنسان التي حققها المغرب مع تجربة العدالة الانتقالية». وزاد قائلا: «ندعو الحكومة إلى تجديد التزامها باحترام حقوق الإنسان بأعمال ملموسة عوض خرجات دعائية وتسويقية، وفسح المجال لكافة الحقوقيين والصحافيين للقيام بعملهم وتصون حريتهم في القيام بمهامهم».

وأضاف السكتاوي أنه على رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران، في غضون الأشهر المتبقية من ولاية حكومته، أن «يحصن رصيد حقوق الإنسان ويطوره لا أن يقوضه وأن يعمل على التصدي لأكبر التحديات التي تواجه المغرب متمثلة في أزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدل فتح معركة بلا جدوى مع الحركة الحقوقية».

وقال محمد السكتاوي إن المغرب معني «أكثر من أي طرف آخر باحترام حقوق الإنسان «طالما كان سباقا إلى وضع مقترح حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نونبر الأخير». واعتبر أن السلطات المغربية تعاني الازدواجية من حيث مجاهرتها باحترام حقوق الإنسان والحركة الحقوقية وبين التضييق عليهما. وفي هذا الإطار، استنكر كيف أنها تمنع أنشطة المنظمة بالمغرب، كان آخرها نشاطا يتم التحضير له في فاس يوم الثلاثاء 23 فبراير الجاري. كما استنكر قيام السلطات بالتضييق على حرية عمل المنظمة من خلال إبعاد الباحثين الأجانب التابعين لها ومنعهم من دخول المغرب واعتقال بعضهم وفق ماذكر. وتساءل في هذا السياق: «نريد أن نعرف إذا ما كانت أبحاث أمنيستي ممنوعة بالمغرب، وما إذا كانت أمنيستي منظمة غير مرغوب فيها بالمغرب؟».

الجديدة

ندوة وطنية حول الطفل كموضوع دستوري

3606/6

تنظم حركة الطفولة الشعبية بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الانسان ندوة وطنية حول "الطفل كموضوع دستوري" و ذلك يومي الجمعة 26 والسبت 27 فبراير الجاري بكلية الآداب بمدينة الجديدة وذلك بمشاركة:إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبد الرزاق روان الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان . و سيضم أشغال الندوة الوطنية مجموعة من الورشات :أهمها ورشة (أعضاء الجمعيات المحلية والطلبة والمنتخبون المحليون): إتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها .

وورشة (الأطفال) : حقوق الطفل من خلال تعبيرات إبداعية (الأناشيد والألعاب نموذجا).

والورشة الثالثة (الأطفال): البيئة وحقوق الطفل (بمناسبة إحتضان المغرب للمنتدى العالمي بمراكش) .كما تعرف هذه الندوة حضور كل من أبوبكر لركو رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، محمد طارق عضو المكتب التنفيذي لجمعية عدالة، عبد العزيز قراقي مدير التنسيق والنهوض بحقوق الانسان بالمندوبية الوزارية ، حسن طارق برلماني وأستاذ جامعي، عبد المجيد مكني الكاتب العام

للتحالف من أجل التهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وعضو المجلس الوطني لحقوق الانسان، إضافة إلى بوشعيب ذوالكيفل إطار بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

تقديم كتاب ضمن برنامج "تشجيع القراءة العمومية" لمؤسسة الكلمة للثقافة والفنون

5228/12.

ضمن برنامج تشجيع القراءة العمومية لمؤسسة الكلمة الثقافة والفنون بأسفي وبدعم من وزارة الثقافة، تحتضن فضاء الخزانة الجهوية بأسفي يوم الجمعة 26 فبراير 2016على الساعة السادسة مساء لقاء مفتوحا مع الباحث والحقوقي الدكتور مصطفى لعريصة حول كتاب "في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان". الكتاب الذي يعتبر أحد صيغ التوعية على ثقافة حقوق الإنسان، من خلال تقديم نصوص "ترجمها واختارها فريق عمل متكامل يتكون من الأساتذة محمد سبيلا وعبدالسلام بنعبدالعالي ومصطفى لعريصة". ويتوخى الكتاب أن يكون لبنة في تشكيل الوعي بالأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان لدى التلاميذ المغاربة على الخصوص.وهكذا سيلتقي نادي القراءة لصلاح الدين الأيوبي، الجمعة 26 فبراير على الساعة الثالثة بعد الزوال، مع ورشة مخصصة للتلاميذ الثانوي التأهيلي، تشكل مناسبة للتحسيس على ثقافة حقوق الإنسان من خلال فعل القراءة.على أن يلتقي جمهور المهتمين مع الحقوقي ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (بمراكش) الباحث مصطفى لعريصة بقاعة المحاضرات الخزانة الجهوية على الساعة السادسة مساء، في لقاء مفتوح حول كتاب "في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان".

ويندرج اللقاء الذي يؤطره الأستاذ محمد المخاريق، ضمن برنامج "تشجيع القراءة العمومية" التي تنظمه مؤسسة الكلمة للثقافة والفنون بأسفي، وانطلق الشهر الماضي باستضافة كل من الروائي العراقي سلام ابراهيم والشاعرة والقاصة العراقية ناهدة جابر جاسم. وتعتبر سلسلة لقاءات الشهر، والتي أطلقتها مؤسسة الكلمة منذ تأسيسها، فضاء للاحتفاء بالإصدارات الجديدة والانفتاح على الفضاء السوسيو ثقافي بالمدينة، ومحطة أساسية لترسيخ فضاء للتواصل والحوار حول الأدب ووظيفة الثقافة اليوم.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

إعداد خطة مشتركة لإرساء آليات وإجراءات كفيلة بتحسين ظروف اعتقال الأشخاص الذين يعانون من إعاقة

5224/2

أفاد بلاغ مشترك للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأنه تقرر إعداد خطة مشتركة لإرساء آليات وإجراءات كفيلة بتحسين ظروف اعتقال الأشخاص الذي يعانون من إعاقة جسدية أو حسية أو حركية أو عقلية.

وذكر البلاغ أنه ارتباطا بهذا القرار، الذي اتخذ استنادا إلى اجتماعات تنسيقية وتشاورية بين الطرفين، عممت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج دورية على جميع المديرين الجهويين ومديري المؤسسات السجنية تحثهم على إيلاء الموضوع العناية اللازمة وعلى اعتماد كل الإجراءات الكفيلة بتمتيع هذه الفئة من النزلاء بحقوقهم الأساسية والاستجابة لحاجاتهم الخصوصية بما يتلاءم وروح القانون وكذا الإمكانات المتاحة والاهداف المنشودة.

وأضاف البلاغ أن هذا القرار اتخذ استنادا إلى المقتضيات الدستورية التي تؤكد على ضرورة السهر على "إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية أو حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتيعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع".

وأشار المصدر إلى أن هذا القرار اتخذ أيضا بالاستناد إلى الالتزامات الدولية للمملكة في هذا الاطار وانخراطها التام والإرادي في المنظومة الحقوقية الدولية، وكذا إلى التعاون المشترك والموصول بين المندوبية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والقناعة الراسخة لديهما بخصوص ضرورة العناية بظروف اعتقال هذه الفئة من النزلاء وتمتيعهم بحقوقهم الأساسية وتمكينهم من الخدمات الواجبة لهم وبشان توفير الضمانات الكفيلة بترسيخ هذه الحقوق والخدمات قانونا وممارسة.

الملف

في تقرير صادم غير منشور لهيئة الإنصاف والمصالحة

كانت للدولة يدٌ في قضية اغتيال عمر بنجلون!

احدى جلسات الاستماع لهيئة الانصاف والمصالحة

للمرة يؤكد تقرير رسمي لم ينشر من قبل ضلوع الدولة وعناصر من الشبيبة الإسلامية في مقتل القائد الاتحادي عمر بنجلون.

ويؤكد تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة عن القضية أن عبد العزيز النعماني، الذي كان أحد أعضاء جماعة الشبيبة الإسلامية، متورط في حادثة مقتل عمر بنجلون، لكن المثير أن التقرير يشير بكثير من الوضوح إلى علاقة النعماني بالنظام، بل يقولها صراحة ويؤكد علاقة هذا الأخير بالبوليس المغربي!

للمرة، تصرح هيئة رسمية رأت النور بإرادة ملكية بأن مقتل السياسي والنقابي الاتحادي عمر بنجلون كان مخططا له، بعدما تأكد للمخابرات المغربية قوته الصاعدة واعتباره المحرك المقبل لحزب القوات الشعبية.

وعلى الرغم من هذا التأكيد الرسمي، الذي نضعه بين أيديكم مختصرا، فإن زعيم الشبيبة الإسلامية عبد الكريم مطيع يصر على براءتها من دم بنجلون، وكان ذلك في آخر خرجة إعلامية له على قناة "الجزيرة" القطرية، حيث نفى من جديد علاقته بالجريمة، وزاد في النفي والتأكيد أن الشبيبة الإسلامية بريئة هي الأخرى من القضية، بل إنه اتهم الراحل الدكتور عبد الكريم الخطيب الذي ورد اسمه في محاضر القضية، جزء منها اختفى عندما أحيلت أوراق القضية الساخنة حينها من النيابة العامة إلى القضاء!

ويصر مطيع، حسب نفس الخرجة، على تبرئة عناصر الشبيبة الإسلامية، لا بالتشجيع أو التحريض أو المشاركة أو التنفيذ أو التزكية، وأن الجماعة سارعت إلى تأكيد براءتها منذ الإعلان عن الجريمة!

أما الأكثر إثارة في خرجة زعيم الشبيبة الإسلامية، فهو اعتبار الدولة بعض قيادات اليسار الأكثر استفادة من هذه الجريمة، وذلك لضرب الحركة الإسلامية الناشئة!

وعلى خلاف هذا الكلام، يؤكد رفاق إدريس بنزكري العلاقة السببية بين الدولة حينها وجماعة الشبيبة الإسلامية في مقتل الزعيم الاتحادي عمر بنجلون، بل إن الهيئة أوردت تصريحات مختلفة وتحليلات متعددة، جميعها تتقاطع في مصلحة الدولة والشبيبة الإسلامية في مقتل عمر بنجلون.

نحن الآن أمام تصريحات زعيم الشبيبة الإسلامية الذي ينفي صلته بالجريمة، علما أن كثيرا من تحليلات قيادات الاتحاد الاشتراكي إن أنها وإلى اليوم تحمل المسؤولية إلى عبد الكريم مطيع، وأمامنا أيضا تقرير يضع الجريمة بفاعليها والمخططين لها والمشاركين فيها تحت مجهر دقيق... ولكم التعليق.

» يوسف بجاجا
bajajayoussef@gmail.com

للدولة علاقة باغتيال عمر بنجلون عبر الشبيبة الإسلامية لصاحبها عبد الكريم مطيع ... والكلام الحاسم هنا لتقرير لهيئة الإنصاف والمصالحة لم ينشر من قبل، وأما المثير فيه فهو التحليل الذي اعتمد على معطيات دقيقة انتهت إلى خلاصة قوية، مفادها أن قرار اغتيال الزعيم الاتحادي عمر بنجلون تم التخطيط له بعد أن توصلت المخابرات المغربية إلى أن بنجلون هو الدينامو القادم للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية!

وبدأ التقرير بتحليل طبيعة العلاقة بين الدولة والشبيبة الإسلامية، ويستشهد بعدد من الباحثين المغاربة والأجانب، ويصل في نهاية المطاف إلى وجود علاقة ملتبسة بين الدولة والتنظيم من جهة، وبين مؤسس وزعيم الشبيبة عبد الكريم مطيع!

وفي نفس النقطة بالضبط، وبكثير من الدقة في ربط الأحداث وتفسيرها، يقول التقرير إنه إذا لم تكن هناك علاقة واضحة بين الدولة ومطيع، علما أن عميل المخابرات السابق أحمد البخاري يؤكدها في نفس التقرير، فإن هيئة الإنصاف والمصالحة تؤكد وجود علاقة بين الدولة وبين عناصر من الشبيبة الإسلامية، وفي مقدمة هذه العناصر، عبد العزيز النعماني: الشخص الذي ورد اسمه في أوراق المحاكمة باعتباره العقل المدبر لعملية الاغتيال، وهو نفسه الذي ظل يتابع دراسته في الدار البيضاء بعد حادث الاغتيال، ولم تتحرك الجهات الأمنية لاعتقاله إلا بعد مرور يومين على الجريمة، وحينما تحركت واعتقلته، ليتمكن من الفرار!

يقول التقرير بالحرف: « حاولت الشبيبة الإسلامية في قضية اغتيال عمر بن جلون فك الارتباط ما بينها وبين تنظيم آخر يقوده عبد العزيز النعماني الذي تتهمه بالعمالة ، وفي هذا يقول فرانسوا بورجا – وهو أحد الباحثين الفرنسيين في تاريخ الحركات الإسلامية في شمال إفريقيا – إن أصدقاء مطيع الأوفياء حاولوا تقديم وثائق من بينها محاضر استجواب لثمانية أشخاص من مجموعة النعماني من أجل إثبات أن هذا الأخير له علاقة وثيقة بالبوليس!!

ويرى بورجا أيضا أن الوثائق المقدمة في الكتاب توضح أن النعماني كان على اتصال بصفة منتظمة بالبوليس!! ... رجالات الأمن الذين دفعوه إلى تنظيم المجموعة الصغيرة التي يطلق عليها «المجاهدون المغاربة»، وقد طلب البوليس من هذه المجموعة القيام باغتيال عمر بن جلون، وكان هدف البوليس من هذا الطلب هو أن يفقد التيار الإسلامي اعتباره، ويذكر أيضا أن خصوم النعماني في الشبيبة الإسلامية يعتقدون أن الحكم المؤبد الغيابي الذي صدر في حق النعماني على ذمة هذه القضية ليس سوى مناورة أخيرة من طرف السلطة من أجل إضفاء مصداقية في ما بعد على مقولة معارضته لنظام الحكم .

في كل هذه الظروف الدقيقة والحاسمة في مسار الشبيبة الإسلامية، ومصداقية زعيمها عبد الكريم مطيع في علاقته بالنظام والدولة والأمن، اضطرت إلى نشر بيان تبرأت فيه من النعماني، واعتبرت أن شغله الوحيد في فرنسا هو التجسس على الحركة وعرقلة سيرها، بل إنها كتبت في ذات البيان واعترفت أن النعماني كان على علاقة قديمة مع كبار المسؤولين في الدولة!!

التقرير الذي لم ينشر بعد اعتمد أيضا على مقتطفات لكتاب محمد ضريف يوضح من خلالها أن النظام كان يرمي إلى معاقبة مطيع من خلال رميه في السجن لمدة محدودة، بحيث يتم في غيابه تدجين الحركة وتسخيرها، خاصة وقد رأت بعض الجهات الرسمية «ضرورة التمهيد لذلك باستدراج الجماعة إلى القيام بعمل غير مسؤول مخل بالأمن والنظام، يكون غطاء لحملة الاعتقالات، وقد تقرر هذا بعد أن أعيت المسؤولين الحيلة في استقطاب عبد الكريم مطيع واستدراجه للتعامل».

وإذا كانت علاقة النعماني بالبوليس واضحة بالنسبة لعبد الكريم مطيع من خلال البيان إياه، فإن علاقة هذا الأخير بالنظام أيضا واضحة، على الأقل بالنسبة لأحمد البخاري،

> لتكتمل الصورة أحسن أجاب التقرير عن سؤال عريض يهم علاقة الدولة بالشبيبة الإسلامية، وهنا استند زملاء الراحل إدريس بنزكري، على الدارسين للحركات الإسلامية الذين أكدوا وجود علاقة سببية بين الدولة والشبيبة الإسلامية، ويذهب البعض إلى أن النظام هو الذي أسس هذه الحركة بغرض ضرب اليسار

العميل السابق في « الكاب 1 »، حيث إن مطيع أصبح متعاونا « إذ نجحت المخابرات في التحكم في قيادات التيار الأصولي آنذاك، وعبرهم نفذت عملية تصفية عمر بن جلون».

هذا ما أكده البخاري في نفس التقرير، ويتقاطع مع تقدير الباحث «بورجا» الذي أكد بدوره أن النعماني كان على اتصال بصفة منتظمة بالبوليس، الذي دفعه إلى تنظيم المجموعة الصغيرة التي يطلق عليها «المجاهدون المغاربة »، وقد طلب البوليس من هذه المجموعة القيام باغتيال الأستاذ عمر بن جلون، وكان هدف البوليس من هذا الطلب هو أن يفقد التيار الإسلامي اعتباره.

ويذكر أيضا أن خصوم النعماني في الشبيبة الإسلامية يعتقدون أن الحكم المؤبد الغيابي الذي صدر في حق النعماني على ذمة هذه القضية ليس سوى مناورة أخيرة من طرف السلطة، من أجل إضفاء مصداقية في ما بعد على مقولة معارضته لنظام الحكم.

بالنسبة للعميل البخاري، فإن الحكاية ابتدأت في نهاية الستينيات حين تأكدت المخابرات أن عمر بن جلون هو زعيم المستقبل، وأنه كان حيويا وفي قمة عطائه، فراقبته المخابرات، ووضعت له أجهزة تنصت خاصة، وصادف ذلك ظهور تيارات أصولية ما بين 1960 و1969، كان أبرزها تيار عبد الكريم مطيع، فبدأت المخابرات في مراقبته، وكالعادة زرعت داخل تنظيمه مخبرين، وبعد مدة ستتوطد العلاقة عبر قنوات مع مطيع نفسه، علما أن كل هذه التأكيدات ليست إلا ترهات بالنسبة لمطيع الذي قال – حسب التقرير دائما – إن النظام المغربي قتل في السجن أحد المتهمين بقتل بن جلون، وهو عبد المجيد خشان الذي صرح للمحكمة بأنه مع شركائه تسيرهم شخصيات لا علاقة لها بالشبيبة الإسلامية ولا بعبد الكريم مطيع، وبأنهم كانوا يترصدون الضحية مختبئين داخل مركز بوليس المقاطعة الثانية الذي يسكن الضحية في مواجهته وقتل أمامه، وأن النظام عاقب الشبيبة لموقفها الداعي إلى عدم المشاركة في المسيرة الخضراء: «النظام لم يحترم صمتنا وإمساكنا عن المشاغبة عليه، فاصر على أن نؤيده، ودعيت شخصيا للمشاركة في المسيرة، فاعتذرت بأسلوب متحضر، فكانت العقوبة أن أقحمت في قضية بن جلون، وأن بطارد أعضاء الجماعة كلهم ».

ولتكتمل الصورة أحسن أجاب التقرير عن سؤال عريض يهم علاقة الدولة بالشبيبة الإسلامية، وهنا استند زملاء الراحل إدريس بنزكري، على الدارسين للحركات الإسلامية الذين أكدوا وجود علاقة سببية بين الدولة والشبيبة الإسلامية، ويذهب البعض إلى أن النظام هو الذي أسس هذه الحركة بغرض ضرب اليسار، في الوقت الذي تنفي فيه الحركة أية علاقة لها بالنظام وتؤكد على أنها « ما كانت أداة للتخريب والفوضى، وأنها ستستمر في سلوك طريق الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، علما أن الباحث المغربي محمد ضريف يؤكد أن الشبيبة الإسلامية جعلت من بين أهدافها « محاربة الإلحاد الذي يبثه اليسار الماركسي، وفي هذا الإطار كان مطيع يلتقي مع السلطة أو كانت تلتقي معه »، بل يذهب ضريف إلى القول إن السلطة عملت على احتواء كمال إبراهيم، نائب عبد الكريم مطيع ، وقد تمكن أحد الوسطاء من تنظيم لقاءات في بيته بين مطيع وإبراهيم كمال وعدة شخصيات حكومية عليا، حيث قدمت إغراءات وعروض كثيرة!: « ... بعد المحاولتين الانقلابيتين لسنتي 71 و72 أدركت القوى السياسية ضرورة إحداث توافق مع القصر في ما سمي في تلك الفترة بالأحزاب الإصلاحية، التي ستتحالف مع السلطة لمواجهة اليساريين من جهة والجيش من جهة أخرى، وفي إطار بحث النظام وكذا الأحزاب عن آليات لمواجهة اليسار، حدث التقاء موضوعي بينه وبين الإسلاميين رغم اختلاف الرؤى أحيانا، فالشبيبة الإسلامية ما كان يحكمها في بداياتها هو التناقضات الموجودة داخل الاتحاد الوطني، وهي نفس التناقضات التي أفرزت الحركة الماركسية اللينينية ، فهذه التناقضات هي التي وجهت الإسلاميين الأوائل في شخص مطيع ضد اليسار، وهذا ما استغلته السلطة لإقصاء اليساريين من خلال خلق تناقضات مع الإسلاميين، والشبيبة الإسلامية كانت تقوم بدور يخدم السلطة دون أن تلتقي معها، وفي هذا السياق يمكن فهم اغتيال عمر بن جلون ».

عمر بنجلون

> النعماني كان على اتصال بصفة منتظمة بالبوليس، الذي دفعه إلى تنظيم المجموعة الصغيرة التي يطلق عليها «المجاهدون المغاربة »، وقد طلب البوليس من هذه المجموعة القيام باغتيال الأستاذ عمر بن جلون

بعد هذا التحليل الدقيق، عاد التقرير إلى ضبط علاقة الشبيبة الإسلامية باغتيال عمر بنجلون، وقال إن الشبيبة الإسلامية حاولت في قضية اغتيال عمر بن جلون فك الارتباط ما بينها وبين تنظيم آخر يقوده عبد العزيز النعماني الذي تتهمه بالعمالة، وإن الباحث فرانسوا بورجا أكد أن أصدقاء مطيع الأوفياء حاولوا تقديم وثائق من بينها محاضر استجواب لثمانية أشخاص من مجموعة النعماني من أجل إثبات أن هذا الأخير له علاقة وثيقة بالبوليس، لكن لمحمد ضريف رأي آخر، وحيث أكد أنه في الوقت الذي تنفي الشبيبة الإسلامية أية علاقة لها بالمدعو النعماني عبد العزيز، فإن لها جناحا مدنيا وجناحا جهاديا شكله مطيع سنة 1970، وكلف عبد العزيز النعماني بتاطيره، ويعتمد في ذلك على بيان أصدره المعتقلون المتهمون في القضية في 23 نونبر 1988، قبل أن يزيد في الشرح ويقول إن عبد العزيز النعماني انفصل عن الشبيبة الإسلامية سنة 1980، وأسس تنظيما جهاديا أسماه « منظمة المجاهدين بالمغرب»، سيشرع ابتداء من سنة 1984 في إصدار مجلة ناطقة باسمه تسمى «السرايا»، أما عبد الرحيم الورديغي فيذهب إلى أن تنظيم المجاهدين المغاربة نشط منذ سنة 1970 ، حيث يقول: «نشطت حركة المجاهدين في المغرب في سنة 1970 ، وهي تعد سلاح الحركة الدينية ضد النظام، وضد الحركة الوطنية والديمقراطية التي تعدها « مهد الكفار والملحدين » وقد نشط هذه الحركة عبد العزيز النعماني، الهارب من العدالة، وعبد المجيد خشان، الذي توفي في سجن القنيطرة بعد إضراب عن الطعام بسبب اتهامه بقضية عمر بن جلون ».

ليس الباحثون والدارسون للحركات الإسلامية، وأيضا العارفون عن قرب لتفاصيل الجريمة، هم وحدهم الذين يؤكدون العلاقة السببية بين الشبيبة الإسلامية واغتيال عمر بنجلون، بل إن الفاعلين المباشرين اعترفوا بدورهم -حسب التقرير دائما- أنهم ينتمون إلى مجموعة صغيرة يطلق عليها اسم «المجاهدون المغاربة»، ويقود هذه المجموعة عبد العزيز النعماني، الطالب بكلية الحقوق بالرباط، وهو ما يؤكده فرانسوا بورجا وعثمان أشقرا الذي قال حسب التقرير إن أفرادا من تنظيم إسلامي متطرف « الشبيبة الإسلامية » اعتقلوا وحوكموا بتهمة اغتيال المسؤول الاتحادي، بينما تمكن رئيسهم المسمى عبد الكريم مطيع من الفرار خارج المغرب في ظروف يمكن نعتها بـ «المشبوهة»، وصدر حكم غيابي ضده لم تعمل الحكومة المغربية قط على تصريفه في صيغة أمر دولي بالقبض على المعني بالأمر، بل إن بعض وقائع إجراء المحاكمة ذاتها تلقي بظلال كثيفة من اللبس والشك على القضية ككل، مما دفع الطرف المدني المكون من عائلة عمر بن جلون وحزب الاتحاد الاشتراكي إلى التنديد بها ومقاطعة جلساتها .

اغتيال عمر، وانتقلت الجريمة إلى المحاكمة التي انسحب منها الدفاع، بعد أن اختفت وثائق هامة من ملف القضية، وظلت جميع الأصابع تشير إلى عبد الكريم مطيع وعبد العزيز النعماني، على الرغم من تبرؤ الشبيبة الإسلامية من هذا الأخير، لكن الجديد المثير اليوم هو إقرار تقرير رسمي يعود لهيئة تأسست تحت رعاية ملكية، من أن اغتيال القائد الاتحادي والزعيم النقابي عمر بنجلون تم بأياد إسلامية أمنية!

رفيق الخطيب عبد الله ايسوفاغ لـ "الأيام"

هذا ما عرفته عن علاقة الخطيب باغتيال عمر بنجلون

عبد الكريم الخطيب

هذا مقتطف من حوار مطول مع أحد كاتمي أسرار الراحل عبد الكريم الخطيب عبد الله ايسوفاغ، نشره مع هذه العادة، على أن نقدم لقرائنا الحوار المثير الكامل في أحد أعدادنا القادمة.

كنت قريبا من الأحداث السياسية البارزة في حياة الخطيب، ومنها حدث اغتيال المناضل الاتحادي عمر بنجلون، هناك من يتحدث عن تورطه في اغتياله وعلاقته مع النعماني. ما هي حقيقة الملف؟

لا شك أن موت عمر بنجلون خلف صدى قويا في الحياة السياسية آنذاك، عندما كنا مع الدكتور الخطيب ساعتها، كنت أعرف أن عمر بنجلون اشتراكي وأنه من تيار بنبركة، إلى جانب عبد الرحيم بوعبيد ومحمد اليازغي، فالدكتور كان لا يكن عداوة لأحد، فحتى لو كان متهما وحاولوا تورطه بأن له يدا في اغتيال بنجلون، فالرجل لم يكن عدائيا.

نعم هو الذي كلف المحامي الأستاذ حسن شرحبيلي بالدفاع عن المنفذين، وهذا الأمر لا أقول به أنا لوحدي، فقد قال به بنعبد الله الوموني، وعبد الله خليل، ولكن هذا الموضوع كان يتم في سرية تامة، ولم يكن الخطيب ومن حوله يتحدثون عنه أمام الملأ، (مكانوش تبرحو)، وما كان يتسرب بين الفينة والأخرى لا يتحدث عن أن الدكتور الخطيب كان متورطا، وإلا سيفهم من الكلام العلني

أن الخطيب وزّع نفسه وأسقط نفسه في شبكة الاتهام، غير أنه من خارج سور السرية والكتمان، كانوا يتحدثون عن أن الدكتور الخطيب كان متورطا، هو الذي دعم المنفذين لعملية اغتيال الراحل عمر بنجلون، من خلال تكليف المحامي حسن شرحبيلي بالدفاع عنهم، وقيل كذلك إنه هو الذي مكن عبد العزيز النعماني من الهرب إلى الخارج، عن طريق الجزائر، وكيف أنه كان وراء مجموعة كلفت بترحيله من مدينة وجدة، وجزء من هذا الكلام حكاه لي محمد خليدي، كما أنني سمعت في أحد اللقاءات التي كانت تجمعني بالدكتور الخطيب وبعض القيادات المرافقة له، وإن كنت لا أحضرها من بدايتها، إلا أن ما كنت أسمعه وتلتقطه أذناي هو أنه كان الحديث عن أن هناك أطرافا أخرى في الاتحاد الاشتراكي تورطت في تسهيل عملية هرب عبد العزيز النعماني إلى جانب الخطيب، ورغم ذلك أؤكد لكم أن الغموض بقي سيد الموقف في تفاصيل علاقة الخطيب باغتيال عمر بنجلون والكيفية التي سهل بها هرب النعماني خارج المغرب، وهذا الملف بقي من الأسرار الغامضة، رغم ما كنت أسمعه من هنا أو هناك.

منظمة العفو الدولية تتهم السلطات المغربية بالتضييق على منتقديها

محمود معروف FEBRUARY 24, 2016

الرباط – «القدس العربي»: اتهمت منظمة حقوقية دولية السلطات المغربية بالتضييق على منتقديها وتواصل محاكمة الصحافيين والناشطين للحد من حقهم في حرية التعبير، وذلك في اطار تقرير حول حقوق الانسان في العالم لسنة 2015.

ورسمت منظمة العفو الدولية (امنستي)، في تقريرها الذي قدمته امس الاربعاء في الرباط، صورة قاتمة، حسب وصف موقع 24 المغربي، عن وضع الحريات والحقوق في المغرب، مؤكدا أن السلطات مستمرة في تضييق الخناق على منتقديها بشتى الأساليب.

وقالت إن سوء المعاملة داخل السجون لا يزال موجوداً، بينما السلطات لا تعمل على ضمان الحماية الكافية للموقوفين أو إجراء تحقيقات عاجلة في مزاعم التعذيب، إذ غالباً ما تغلق ملفاتهم، كما حدث مع علي عراس، المتابع بتهم تتعلق بالإرهاب، أو تقاضيهم كما في حالة زكرياء المومني بتهم التشهير بعدما زعم تعرضه لسوء المعاملة.

وانتقد تقرير المنظمة مواصلة السلطات محاكمة الصحافيين والناشطين، والتضييق على حقهم في حرية التعبير، والتجمع، وتأسيس الجمعيات، عبر «تلفيق» التهم إليهم على أنها إهانات في حق شخصيات عامة، ومؤسسات الدولة، أو سِجلّها في ما حققته في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى «استمرار ممارسة الضغوطات على المدافعين على حقوق الإنسان، والناشطين والفنانين، منها منعهم من السفر خارج أرض الوطن أو منع فعالياتهم الثقافية».

واستحضر التقرير عدداً من الصحافيين الذين تمت إدانتهم، كان من بينهم توفيق بوعشرين، مدير نشر صحيفة «أخبار اليوم»، الذي توبع بتهمة القذف بعد نشر خبر استند إلى برقيات دبلوماسية مسرّبة، وسجن الصحافي، هشام المنصوري، الذي حوكم بالسجن لعشرة أشهر بتهمة متعلقة بالفساد والخيانة الزوجية، وهي تهمة «ذات دوافع سياسية»، بالإضافة إلى آخرين.

واكدت المنظمة ان وزيرة الشؤون الاجتماعية والاسرة بسيمة الحقاوي، اطلقت في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، حملة لوقف العنف ضد النساء أسمتها «آخر إنذار.. للمعنّف العقاب» الا أن المرأة لا تزال تواجه التمييز في القانون والممارسة العملية، ولا تتمتع بالحماية الكافية من العنف الجنسي، وغيره من أشكال العنف، وأن الحكومة لم تحرز أي تقدّم نحو إقرار مشروع قانون سبق أن أُعلن في عام 2013، يجرّم العنف ضد الأطفال والنساء.

وحول حقوق الانسان بالعالم وفيما يتعلق بحرية التعبير والصحافة، أكد امنستي أن عدد القيود والقوانين التعسفية التي قررت في السنة الماضية بلغت 113، وأغلبها في مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا، وأن المدافعين عن الحقوق الإنسانية ما زالوا يتعرضون لانتهاكات، حيث سجل في هذه السنة أكثر من 156 تضييقاً وتعسفاً. وتناول التقرير أيضاً المحاكمات غير العادلة.

وسجل التقرير خروقات تتعلق بحقوق المهاجرين واللاجئين، حيث تعرضوا خلال هذه السنة لانتهاكات كما هو الشأن بالنسبة للعاملين والمدافعين عن الحقوق الإنسانية. وقالت المنظمة بأن 30 بلداً أجبر اللاجئين على الطرد بطرق غير شرعية وأعادهم إلى بلدانهم، بالرغم من تعرضهم للخطر فيها. وتعرض 60 مليون شخص للنزوح عن ديارهم في مختلف أنحاء العالم، حيث لبث الكثيرون منهم في النزوح مدة أعوام طويلة.

وسلّط تقرير المنظمة العالمية الضوء معاملة السلطات المغربية للمهاجرين المتحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وحجم القوة «المفرطة»، التي تستخدم ضدهم لمنعهم من التسلل إلى داخل اسبانيا.

وأشار التقرير إلى الإجراءات «التعسفية»، التي تم اتباعها عند إعادة بعض المهاجرين، الذين تمكنوا من دخول اسبانيا بطريقة غير شرعية، إضافة إلى ألف مهاجر آخر قبضت عليهم السلطات في عمليات مداهمة بمدينة الناظور/ شمال المغرب، لينقلوا إلى مدن جنوبية ويُحتجزوا هناك بضعة أيام قبل إطلاق سراحهم.

الا ان الاوساط الرسمية المغربية تؤكد على نجاح مقاربتها في تدبير ملف المهاجرين من دول افريقيا جنوب الصحراء التي تنهجها منذ بداية 2014 وما

أسفرت عنه من تسوية أوضاع الإقامة لعدد كبير من الوافدين على «العيش المغربيّ».

وقال ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان (رسمي مغربي) إن التفكير منصب، حالياً، في سياسة لإدماج المنخرطين في هجرة «جنوب ـ جنوب» التي يعرفها المغرب، و»الإدماج يعني العمل .. وأمام التحاق 200 ألف شاب مغربيّ بسوق الشغل، كمعدّل سنويّ، فإننا نعي وجود اعتبارات عديدة ينبغي استحضارها خلال السير ضمن هذا التوجّه».

وقال إدريس اليزمي إن الحقوق الثقافية، على الرغم من انتمائها إلى كتلة الحقوق البشرية غير القابلة للتجزيء، إلاّ أن تطور المجتمعات عمل على إنكارها من خلال تهميش التنوعات التاريخيّة، وإهمالها لفترة من الزمن، بينها العقود الأخيرة، قبل أن تبرز تحركات لتكريس هذه الحقوق بعد موجات انتفاضات عبر ربوع المعمورة.

واكد اليزمي في «عرض ـ إطار»، خلال افتتاح فعاليات اليوم الثاني من منتدى ««TANMIA، نظم في مدينة إشبيليّة الاسبانيّة، بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أن الرفض الذي مسّ الحقوق الثقافية أملته الضرورة التاريخيّة لتأسيس «الدول ـ الأمم»، وأن « Les étatsnations» اعتبرت التنوع والتعدد بمثابة تهديدات تمس بالوحدة، وفق مقاربة تجعل كلّ تميّز مرادفاً للخطر على الكيانات السياسيّة.

وقال «تعرف العشريّة الأخيرة من القرن الحالي طفرات للتنوع والتعدد، ويتأتى ذلك من ارتفاع وتيرة حركيّة البشر، ما يجرّ فعل التغيير على المجتمعات، مع تسجيل بضعة استثناءات» واضاف «إذا كان نزوح الناس مرتبطاً بانقلابات جيُو ـ استراتيجيّة حالياً، كمثل ما يقبل عليه اللاجئون السوريون، فإنه ارتبط سابقاً برحيل القوى الكولونياليّة عن مستعمراتها، ومن ذلك رحيل الأقدام السوداء عن الجزائر، وتحرك البرتغاليّين بعيداً عن الموزمبيق، وهم الذين لا يحملون من انتمائهم لأوروبا غير الجنسيّات، بينما كانوا ناقلين لتعابيرهم الثقافيّة صوب فضاءات عيشهم المستجدّة».

وحذّر رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب من تداعيات «هجرات مناخيّة» يرتقب أن تنطلق من بلدان إفريقيّة مهدّدة بتغيرات مناخيّة شديدة الصعوبة، وشدّد على أن التغيرات ذاتها ستعصف بدول في فضاء ال»باسيفِيكْ»، ما سيحرك ساكنة المنطقة ذاتها، وفق التوقعات، ضمن موجات نزوح.

وانتقد التعاطي السابق الذي تعاملت به دول أوروبيّة في استقبالها الأيادي العاملة الأجنبيّة المسلمة، باعتبارها «شغّيلة وفدَت بدون معتقداتها»، مبرزاً أن ما جرى، في هذا الإطار، كان خطأ مؤثراً على التعايش، وقال إن «البعد الدينيّ للتعدد هو المأخوذ بعين الاعتبار في النقاشات المفتوحة بأوروبا بخصوص الإسلام، وهناك من يقول إن المسلمين غير قابلين للاندماج بالمرّة، وهذا مسّ صريح بثقافات الناس وما يؤمنون به»، ليدعو، بعدها، إلى المراهنة على التعايش الجيّد لإفراز الإغناء المفيد، قبل أن يثير الانتباه إلى وجود «تجفيف مجتمعات من التعدد» مقابل تمدّده صوب فضاءات أخرى، مستحضراً، كمثال على ذلك، أحوال الأقباط بمصر، ومسيحيّي الشرق الأوسط عموما.

وتطرق اليزمي في عرضه إلى «حركيّة الطلبة» التي يعرفها العالم على أيدي من استفادوا من تكوينات بأوروبا قبل أن ينخرطوا في اشتغالات جامعة لدول عديدة، حيث الآلاف يعمدون، حاليا، إلى الانتقال يوميا بين ضفاف المنطقة المتوسطيّة، في إطار العولمة الاقتصاديّة ودعا حكومات المغرب والجزائر وتونس من أجل «معرفة كيفيّة التعايش مع هجرة شمال ـ جنوب»، وهي هجرة مضادّة للهجرات التي تمت ما بعد إعلان استقلال البلدان المغاربيّة.

وقال ان «التعدّد يمكنه أن يكون مثمرا، كما بمقدوره أن يبصم على سوء كبير .. فالتعدد قد يصل، في بعض الأحيان، إلى حد المطالبة بالانفصال، وهو ما يملي وجوب استحداث تدابير ديمقراطيّة، ومن جهة أخرى ينبغي، بكل تأكيد، أي يجري إبعاد السياسات عن الارتهان بالهوياتيّة».

محمود معروف

http://www.alquds.co.uk/?p=488396

الصبار لمواطن صحراوي : سير فحالك راه أنتم صحراوة خديتوا كلكم التعويضات.راه قهرتونا بالنفاق ديالكم

أضيف في 24 فبراير 2016 الساعة 24 : 15

علمت "الصحراء الآن" أن **"محمد الصبار" نائب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أمام مقر المجلس، عرض المواطن** "محمد سلوكي" المنحدر من مدينة السمارة صباح يوم الثلاثاء 23 فبراير الجاري، لوابل من السب و الشتم الحاط من الكرامة الإنسانية، حينما كان "محمد سلوكي" يحاول التقدم للمجلس بطلب الكشف عن مصير أبيه "الناجم أبريكة أحمد" الذي تعرض للاختطاف سنة 1979، بحيث أمضى متنقلا ما بين سجني أكادير و القنيطرة حوالي 10 سنوات، قبل أن توافيه المنية سنة 1989، حسب شهادة المختطفين"يحي بوعماتو" "عليين".

فحسب الطلب الذي كان ينوي "محمد سلوكي" تقديمه للمجلس، فإنه كما يتضح كان يطالب فقط بتحديد مصير أبيه المختطف و تسلم رفاته، مذكرا بأنه قد سبق و أن تقدم بالعديد من الطلبات بذات الشأن للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مند عودته إلى أرض الوطن دون أن تلقى أدنى جواب.

للإشارة فقد تعرض المواطن "محمد سلوكي" لهذا الموقف المحرج من طرف نائب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان "محمد الصبار" عندما توجه له باستفسار عن كيفية تعاطي المجلس مع هذه الحالات، ليرد عليه "الصبار" بالقول (سير فحالك راه أنتم صحراوة خديتوا كلكم التعويضات... راه قهرتونا بالنفاق ديالكم...).

http://saharanow.com/news8044.html

أمنستي تحذر من" اتجاه خبيث للنكوص للوراء و تقويض مكتسبات العدالة الانتقالية"

أضيف في 24 فبراير 2016 الساعة 06 : 15

انتقدت منظمة العفو الدولية بمناسبة تقريرها السنوي نزوع الدول لاعتبار حقوق الإنسان كخطر على الأمن. و قال رئيس المكتب التنفيذي لأمنستي المغرب ادريس حيدر "باسم امن الدول تمت التضحية بحقوق الانسان، و بسبب أفعال ارهابية ارتكبها أفراد قلائل أصبح ينظر لفئات بريئة و نمو الميز العنصري تجاه طالبي اللجوء".

و قال المتحدث خلال تقديم التقرير السنوي، الذي عرضته المنظمة، صباح اليوم الأربعاء، في الرباط، انه "لكي لا يعود المغرب للوراء ندعو الحكومة لوضع حد لخنق حرية التعبير و الكف عن الضغط على جمعيات حقوق الإنسان. كما يجب دعم حقوق الإنسان بان توليها الحكومة المكانة العليا التي ينص عليها الدستور و ان توفر لها الدعم المالي بدل التضييق عليها".

و اعتبرت أمنستي في تقريرها الذي لا يختلف عن سابقيه شكلا و مضمونا أن هناك وعود لم تتحقق في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب .

وحذر محمد السكتاوي رئيس فرع أمنستي بالمغرب من اتجاه خبيث للنكوص للوراء و تقويض مكتسبات حقوق الإنسان التي بناها في العدالة الانتقالية. و دعا الحكومة المغربية بأعمال ملموسة عوض الخرجات الإعلامية فقط . و دعا ايضا لافساح المجال للنشطاء و الصحافيين و خط ممارسة تصون حريتهم.

وطالب السكتاوي باسم امنستي الحكومة المغربية، إلى تنفيذ القرار الذي تبنته الأمم المتحدة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان و التي شاركت الحكومة المغربية في وضعه بالأمم المتحدة عبر سفيرها محمد أوجار. " فلا يجوز ان تعرض النشطاء و الصحافيين للخنق" على حد تعبيره.

و وجه السكتاوي كلامه لرئيس الحكومة مطالبا إياه أن "يحصن حقوق الإنسان لا أن يقوضها و أن يتصدي لأكبر التحديات و هي أزمة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية بدل خلق معارك مع حركة حقوق الإنسان".

التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

وجاء في تقرير أمنستي "أن سوء المعاملة داخل السجون لا يزال موجودا، بينما السلطات لا تعمل على ضمان الحماية الكافية للموقوفين أو إجراء تحقيقات عاجلة في مزاعم التعذيب، إذ غالبا ما تغلق ملفاتهم، كما حدث مع علي عراس، المتابع بتهم تتعلق بالإرهاب، أو تقاضيهم كما في حالة زكرياء المومني بتهم التشهير بعدما زعم تعرضه لسوء المعاملة".

و " لم تضمن السلطات توفير الحماية الكافية للموقوفين والسجناء من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ولم تقم السلطات، على وجه الخصوص، بإجراء تحقيقات عاجلة في مزاعم التعذيب أو ضمان مساءلة مرتكبيه".

و بخصوص موقف أمنستي من "الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب" ، قال السكتاوي " ان الموقف من الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب عبرنا عليه السنة الماضية حول الجهة المشرفة عليها، و لا يهم آن تكون تحت **وصاية المجلس الوطني لحقوق الإنسان او مستقلة عنه** . فيمكن ان تكون الآلية مستقلة و عديمة الجدوى و قد تكون تحت المجلس الوطني و لها الإمكانات و الفعالية، المهم ان تكون الآلية تنسجم مع معايير باريس و هل لها الاستقلالية في اتخاذ قراراتها في مراقبة أماكن الاعتقال الرسمية و غير الرسمية".

http://www.zoompresse.com/news8648.html

لقاء جهوي في وجدة لتدريب المكلفين في تطبيق قوانين اللجوء والهجرة

الأربعاء ,24 شباط / فبراير مروة العوماني

تنظم **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في وجدة– فجيج** ، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مدينة وجدة، لقاء جهويا لتعزيز قدرات المكلفين بإنفاذ القانون في شرق البلاد في مجال قوانين اللجوء والهجرة .و تشمل موظفين من ا إدارات الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة وبمشاركة ممثلين عن الهيئة القضائية ومحامين .

ويهدف هذا اللقاء إلى تعزيز قدرات المكلفين بإنفاذ القانون وتعزيز انخراطهم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجالي الهجرة واللجوء وتطبيق القوانين الوطنية والمعايير الدولية ذات الصلة التي تعهد المغرب بإحترامها في هذا المجال..

يذكر أن تنظيم هذا اللقاء يأتي في إطار اختصاصات ومهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، لا سيما منها المتعلقة بالمساهمة في تنمية قدرات مختلف المصالح العمومية عن طريق التكوين والتكوين المستمر في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، خصوصا تلك المتعلقة بضرورة "وضع برنامج تكوين خاص لتعزيز قدرات المسؤولين على إنفاذ القوانين المرتبطة بمكافحة الاتجار بالأشخاص

http://www.almaghribtoday.net/news/titles/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AC%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1

Il n'y a aucun soldat marocain prisonnier ou porté disparu à Tindouf ou ailleurs (Mohamed Sebbar)

Le Secrétaire général du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH) Mohamed Sebbar, a démenti catégoriquement l'existence de soldats marocains prisonniers ou portés disparus dans les camps de Tindouf** (sud de l'Algérie).

« Après le retour du plus ancien prisonnier au monde à la mère patrie, le Maroc n'a plus de soldats portés disparus ou même de prisonniers de guerre que ce soit dans les camps de Tindouf ou n'importe où ailleurs », a confié à baralmane.com le numéro deux du CNDH.

Selon lui, il y a eu effectivement des soldats marocains morts dans la guerre, et autres constitués prisonniers mais qui ont, depuis, regagné leur pays après avoir été libérés par les autorités algériennes et ceux qui dirigeant les camps de Tindouf » (allusion aux séparatistes du Polisario). « Il y a également ceux qui ont été séquestrés et qui, à leur tour, ont été relâchés, et tous sont venus au CNDH pour demander leurs indemnisations, chose qui a été faite », a-t-il affirmé.

Toujours selon Mohamed Sebbar, même s'il y avait des soldats portés disparus en Algérie et à Tindouf, « cela relèverait de la Croix rouge internationale plutôt que du CNDH, car ce dernier se spécialise uniquement dans les violations des droits de l'homme commises par l'Etat marocain ». .

Des proches de prisonniers portés disparus ou séquestrés, ont manifesté la semaine dernière scandant des slogans critiquant « le silence » du CNDH et lui reprochant de ne mener aucune campagne à l'échelle internationale pour la défense des victimes ou pour connaitre le sort des soldats marocains et de sahraouis portés disparus. On reproche également au CNDH de ne pas avoir abordé le problème avec des ONG de défense des droits de l'homme telles que Human Rights Watch et Amnesty International.

http://www.barlamane.com/fr/il-ny-a-aucun-soldat-marocain-prisonnier-ou-porte-disparu-a-tindouf-ou-ailleurs-mohamed-sebbar/

الصبار لبرلمان كوم :لا وجود لأسرى أو جنود مغاربة مفقودين في تندوف أو غيرها

نفى **محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، نفيا قاطعا أن يكون هناك في مخيمات تندوف أسير مغربي واحد.**

وقال الصبار ، في تصريح لموقع ''برلمان كوم'' ، إنه '' بعد عودة أقدم أسرى في العالم الى أرض الوطن، لم يعد للمغرب جنود مفقودين أو حتى أسرى مغاربة لا في مخيمات تندوف ولا في أي جهة كانت''.

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان أن هناك بالفعل '' جنود مغاربة ماتوا في الحرب، وآخرون كانوا أسرى ثم عادوا بعدما أطلقت السلطات الجزائرية والقائمين على مخيمات تندوف سراحهم، وهناك من تم اختطافهم من الصحراء وأطلق أيضا سراحهم، كل هؤلاء قدموا للمجلس طلبات التعويض وتم تعويضهم''.

وشدد الصبار على أنه '' حتى لو افترضنا وجود جنود مفقودين في الجزائر ومخيمات تندوف، فهذا من اختصاص الصليب الأحمر الدولي، ولا علاقة للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالموضوع، اذ من اختصاص هذه المؤسسة التداول والتعاطي مع انتهاكات الدولة المغربية لحقوق الانسان فقط لا غير''.

وكانت انتقادات شديدة وجهت للمجلس الوطني لحقوق الانسان مفادها أن المجلس يحجم عن طرح ملف الأسرى والمفقودين المغاربة ، في المنتديات الدولية.

وتظاهر نهاية الأسبوع الماضي '' تجمع أسر المفقودين والمحتجزين المغاربة في معتقلات تندوف'' الذين رفعوا شعارات تدين ''صمت'' المجلس الوطني لحقوق الانسان، باعتباره هيئة تابعة للدولة، لم يقم بأي حملة دولية للدفاع عن الضحايا ومعرفة مصير المفقودين من الجنود المغاربة وبعض الصحراويين كما أنه لم يبحث الموضوع مع الجمعيات الدولية الكبرى مثل ''هيومن رايتس ووتش '' أو منظمة العفو الدولية.

لماذا يثير هؤلاء هذا الموضوع بهذه الحدة في الوقت الذي يعرفون فيه أن ملف الأسرى حسم منذ مدة بتدخل الصليب الدولي؟ سؤال يطرح نفسه.

http://www.barlamane.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%88%D9%85-%D9%84%D8%A7-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D9%89-%D8%A3%D9%88-%D8%AC%D9%86/

الريسوني يهاجم تدريس الفلسفة وتصريحات الصبار ومشروع آخر ساعة وزيارة السيسي للمغرب

أحمد الريسوني 24 فبراير, 2016 - 02:40:00

هاجم الفقيه أحمد الريسوني، تدريس الفلسفة وتصريحات محمد الصبار، الكاتب العام لـ "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" حول الإرث، والمشروع الإعلامي لإلياس العمري، الأمين العام لحزب "الأصالة والمعاصرة".

وفي حوار خص به موقع "هوية بريس" المحسوب على السلفيين في المغرب، دافع الريسوني، عن بقاء دروس "التربية الإسلامية" وشُعبها في الجامعات والمعاهد المتخصصة، وقال إنه لم يثبت أنها خرجت "إرهابيا واحدا"، وفي المقابل قال الريسوني إن "شعبة الفلسفة استغلت، ومادة الفلسفة استغلت لنشر الإلحاد واللادينية كثيرا..".

وانبرى الريسوني، الذي سبق له أن شغل منصب رئيس جمعية "الإصلاح والتوحيد" الذراع الإيديولوجي للحزب الإسلامي الذي يقود الحكومة في المغرب، تصريحات محمد الصبار، الكاتب العام لـ "المجلس الوطني لحقوق الانسان" حول الإرث.

وقال الريسوني منتقدا الصبار "لا أحد يقول بأن هذا الرجل ممن يستطيعون الكلام في هذا الموضوع"، قبل أن يدعوه إلى الاستحياء من نفسه قائلا: "أرجو شيئا من الحياء واحترام الاختصاص". وخاطبه بالقول: "إذا لم يحترم العلم والعلماء وأهل الاختصاص وقطعية الدين وثوابته فعلى الأقل أن يحترم الدولة ومؤسساتها الذي هو الآن يرأس إحداها".

من جهة أخرى اعتبر الريسوني أن تصدي "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" لمسألة الإرث هو تطاول على اختصاص "المجلس العلمي".

إلى ذلك هاجم الريسوني بقوة المشروع الإعلامي "آخر ساعة" لإلياس العمري، الأمين العام لحزب "الأصالة والمعاصرة"، ووصفه بالمشروع الفاشل، قبل أن يقول بأن "العمل فيه وعلى منهجه خطأ إن لم نقل خطيئة".

وعن أهداف المشروع قال الريسوني إنه مجرد "أداة للتشويش والتشويه والبلبلة لا أقل ولا أكثر."

ولم يسلم الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي من هجوم ، الذي وصفه بأنه "رئيس مزعوم"، و"غاصب للسلطة"، ولقبه بـ "عبد الفتاح السفاح".

وقال الريسوني، إن من بين أسباب إلغاء المغرب عقد دورة القمة العربية على أرضه هو أن "لا يأتي هذا الرجل إلى المغرب"، لذلك فزيارته للمغرب لن تتحقق، حسب زعم الريسوني.

وعاد الريسوني مرة أخرى لمهاجمة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على خلفية عزلها لخطيب مسجد سلا الذي ربط ما بين توالي الهزات الأرضية من منطقة الريف وانتشار تجارة الحشيش في المنطقة، وقال إن هذه الوزارة مازالت تشتغل في عصر الظلمات.

وقال الريسوني إن "خطباء المساجد يتساقطون كأوراق الخريف.. ويعزلون بمجرد مكالمة هاتفية بدون مجلس تأديبي".

وعن سبب ضعف تأثير العلماء الرسميين رد الريسوني بأن مصداقيتهم ضعيفة ومردوديتهم من نفس الدرجة. وطالب بإعطاء العلماء استقلاليتهم ورفع الوصاية الإدارية والسياسية عنهم حتى لا ينظر إليهم الناس كـ "بيادق مسخرة" لا يستطيعون الحديث في أمور معينة، وعندما يتحدثون فيها يعرف الناس ما سوف يقولونه فيها، على حد تعبيره.

http://lakome2.com/politique/11542.html

الريسوني يهاجم تدريس الفلسفة وتصريحات الصبار ومشروع آخر ساعة وزيارة السيسي للمغرب

أحمد الريسوني 24 فبراير, 2016 - 02:40:00

هاجم الفقيه أحمد الريسوني، **تدريس الفلسفة وتصريحات محمد الصبار، الكاتب العام لـ "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" حول الإرث، والمشروع الإعلامي لإلياس العمري، الأمين العام لحزب "الأصالة والمعاصرة".**

وفي حوار خص به موقع "هوية بريس" المحسوب على السلفيين في المغرب، دافع الريسوني، عن بقاء دروس "التربية الإسلامية" وشُعبها في الجامعات والمعاهد المتخصصة، وقال إنه لم يثبت أنها خرجت "إرهابيا واحدا"، وفي المقابل قال الريسوني إن "شعبة الفلسفة استغلت، ومادة الفلسفة استغلت لنشر الإلحاد واللادينية كثيرا..".

وانبرى الريسوني، الذي سبق له أن شغل منصب رئيس جمعية "الإصلاح والتوحيد" الذراع الإيديولوجي للحزب الإسلامي الذي يقود الحكومة في المغرب، تصريحات محمد الصبار، الكاتب العام لـ "المجلس الوطني لحقوق الانسان" حول الإرث.

وقال الريسوني منتقدا الصبار "لا أحد يقول بأن هذا الرجل ممن يستطيعون الكلام في هذا الموضوع"، قبل أن يدعوه إلى الاستحياء من نفسه قائلا: "أرجو شيئا من الحياء واحترام الاختصاص". وخاطبه بالقول: "إذا لم يحترم العلم والعلماء وأهل الاختصاص وقطعية الدين وثوابته فعلى الأقل أن يحترم الدولة ومؤسساتها الذي هو الآن يرأس إحداها".

من جهة أخرى اعتبر الريسوني أن تصدي "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" لمسألة الإرث هو تطاول على اختصاص "المجلس العلمي".

إلى ذلك هاجم الريسوني بقوة المشروع الإعلامي "آخر ساعة" لإلياس العمري، الأمين العام لحزب "الأصالة والمعاصرة"، ووصفه بالمشروع الفاشل، قبل أن يقول بأن "العمل فيه وعلى منهجه خطأ إن لم نقل خطيئة".

وعن أهداف المشروع قال الريسوني إنه مجرد "أداة للتشويش والتشويه والبلبلة لا أقل ولا أكثر."

ولم يسلم الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي من هجوم ، الذي وصفه بأنه "رئيس مزعوم"، و"غاصب للسلطة"، ولقبه بـ "عبد الفتاح السفاح".

وقال الريسوني، إن من بين أسباب إلغاء المغرب عقد دورة القمة العربية على أرضه هو أن "لا يأتي هذا الرجل إلى المغرب"، لذلك فزيارته للمغرب لن تتحقق، حسب زعم الريسوني.

وعاد الريسوني مرة أخرى لمهاجمة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على خلفية عزلها لخطيب مسجد سلا الذي ربط ما بين توالي الهزات الأرضية من منطقة الريف وانتشار تجارة الحشيش في المنطقة، وقال إن هذه الوزارة مازالت تشتغل في عصر الظلمات.

وقال الريسوني إن "خطباء المساجد يتساقطون كأوراق الخريف.. ويعزلون بمجرد مكالمة هاتفية بدون مجلس تأديبي".

وعن سبب ضعف تأثير العلماء الرسميين رد الريسوني بأن مصداقيتهم ضعيفة ومردوديتهم من نفس الدرجة. وطالب بإعطاء العلماء استقلاليتهم ورفع الوصاية الإدارية والسياسية عنهم حتى لا ينظر إليهم الناس كـ "بيادق مسخرة" لا يستطيعون الحديث في أمور معينة، وعندما يتحدثون فيها يعرف الناس ما سوف يقولنه فيها، على حد تعبيره.

http://lakome2.com/politique/11542.html

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Droits de l'Homme

Au Maroc, ça se dégrade!

4716/27

- **Liberté d'expression, d'association, les principaux griefs d'Amnesty International**
- **L'organisation tire aussi la sonnette d'alarme sur la dégradation des droits de l'Homme au Moyen-Orient**
- **Le conflit en Syrie confirme l'échec du rôle des Nations unies**

PAS d'amélioration en matière de respect des droits humains durant l'année 2015, la situation a plutôt connu une dégradation inquiétante. C'est le constat général du rapport publié, hier, par Amnesty International concernant la situation des droits de l'Homme dans 160 pays à travers le monde. Les axes saillants de ce document ont été présentés à Rabat par les responsables de la section d'Amnesty au Maroc. D'emblée, l'organisation constate que «dans un contexte où la défense des intérêts nationaux à court terme et l'imposition de mesures sécuritaires draconiennes donnent lieu à un assaut massif contre les libertés et les droits fondamentaux, la protection internationale des droits de l'Homme est en péril". Les responsables d'Amnesty International affichent leur inquiétude quant au recul de la protection internationale qui met en danger plus de 70 années de travail et de progrès humains.

Les organes de défense des droits humains des Nations unies, la Cour pénale internationale et les mécanismes régionaux sont fragilisés par des gouvernements qui cherchent à échapper au suivi de la situation dans leur pays», est-il indiqué. Ce qui a encouragé plusieurs gouvernements à poursuivre les violations du droit international dans leur pays en 2015. Preuve à l'appui pour étayer ce constat, des chiffres ont été avancés dans ce sens par l'organisation internationale. En effet, selon cette dernière, «plus de 98 Etats ont pratiqué la torture ou d'autres mauvais traitements, et 30 au moins ont forcé illégalement des réfugiés à retourner dans leur pays où ils étaient en danger». Toujours dans le même chapitre, on signale que «dans 18 pays au moins, des crimes de guerre et d'autres violations des "lois de la guerre" ont été commis par le gouvernement ou par des groupes armés». Une telle situation se rapporte aux conflits armés qui déchirent plusieurs pays du Moyen-Orient comme cela est le cas notamment en Irak, au Yémen et en Syrie. Pour Amnesty International «le conflit syrien est un terrible exemple des conséquences humaines catastrophiques de l'incapacité du système des Nations unies à s'acquitter de son rôle déterminant pour le respect des droits fondamentaux et du droit international».

Le Maroc n'a pas échappé à la vindicte. Sous le feu des critiques d'Amnesty International, le Royaume est taxé de laxiste en matière d'application des droits de l'Homme, estimant que «2015 est une année de manquement au respect des droits de l'Homme au Maroc», affirme Mohamed Sektaoui, DG d'Amnesty International Maroc. Elle a été marquée par des poursuites contre des journalistes et des opposants politiques, ce qui constitue un recul par rapport aux acquis enregistrés lors de l'expérience de la justice transitionnelle. «Les autorités marocaines ont engagé des poursuites pénales contre des journalistes considérés comme ayant insulté des personnalités et les institutions étatiques et qui avaient critiqué le bilan du gouvernement en matière de droits humains», est-il expliqué. Toujours concernant le volet de la liberté d'expression, «la répression s'est poursuivie contre les défenseurs des droits humains, les militants et les artistes, dont certains ont fait l'objet de poursuites et de restrictions de leur liberté de mouvement». Le même constat concerne la liberté d'association, selon Amnesty International. L'organisme indique que «des groupes qui critiquaient le bilan du gouvernement en matière de droits humains ont été harcelé par les autorités, qui les ont empêchés d'organiser des manifestations publiques légitimes et des réunions internes». Pour le chapitre de la liberté de réunion, on signale notamment que «les forces de l'ordre ont dispersé, dans certains cas par la force, des manifestations organisées par des défenseurs des droits humains, des militants politiques, des diplômés sans emploi et des étudiants».

La présentation de ce rapport a été une occasion pour Sektaoui de rappeler que des rencontres de contacts entre Amnesty International et le gouvernement marocain. Après une visite du Mustapha Ramid, ministre de la Justice au siège d'Amnesty à Londres, une visite d'une délégation de l'organisation est attendue au Maroc. ❑

Noureddine EL AISSI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Polisario accusé

LA situation des droits de l'Homme dans les camps de Tindouf a été critiquée par le rapport d'Amnesty. Ce dernier constate que le Polisario «n'a pris aucune mesure pour mettre fin à l'impunité dont bénéficiaient ceux qui étaient accusés d'avoir commis des atteintes aux droits humains durant les années 1970 et 1980 dans les camps qu'il contrôlait». ❑

نجاح باهر للإضراب الوطني العام الذي دعت إليه الحركة النقابية بلغت نسبة المشاركة في الإضراب الوطني العام 84,8%

بكل وعي ومسؤولية نفذت الطبقة العاملة المغربية الإضراب الوطني العام، الذي دعت إليه المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية: الاتحاد المغربي للشغل، الكونفدرالية الديمقراطية، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الفدرالية الديمقراطية للشغل والنقابة الوطنية للتعليم العالي:

وحسب التقارير والنتائج الأولية التي وردت على اللجنة الوطنية للإضراب، فقد فاقت مشاركة الطبقة العاملة وعموم المأجورين في هذا الإضراب النقابي العمالي كل التوقعات، بحيث تم تنفيذه في إطار من الوعي والمسؤولية وبشكل شامل في كل الجهات والأقاليم والمدن المغربية، وبجميع القطاعات المهنية والإدارات والمرافق العمومية. ورغم بعض الاستفزازات الإدارية، ومحاولات تغليط الرأي العام الوطني والعمالي من طرف جهات حكومية، فقد حقق الإضراب نجاحا باهرا:

بنسبة معدل وطني 84,8%

في كل جهات وأقاليم ومدن المغرب، انخرطت الطبقة العاملة المغربية بكل فئاتها وقطاعاتها بكثافة ووعي وبكل مسؤولية في الإضراب، حيث توقفت عجلات الإنتاج والحركة في كل مكونات النسيج الاقتصادي والخدماتي، وفي كل المؤسسات والإدارات والمصالح بالوظيفة العمومية والقطاعات الوزارية، الشلل التام في قطاع التعليم بكل فئاته وأسلاكه، وفي الجامعات والمدارس والمعاهد العليا والأحياء الجامعية ومراكز التكوين، وفي قطاع العدل والمالية والصحة حيث توقف العمل في المستشفيات الجامعية والمراكز الصحية والمصحات وكثير من العيادات الطبية، وتوقفت الدراسة بشكل كلي في كل المؤسسات والمراكز والإدارات التابعة للتكوين المهني، كما شلت الحركة في مختلف الإدارات والمصالح التابعة للجماعات المحلية في المدن كما في القرى والمداشر وفي مجموع التراب الوطني.

كما شمل الإضراب القطاعات الحيوية والاستراتيجية، الإنتاجية والخدماتية، العمومية والخاصة: المصارف والبنوك، الضمان الاجتماعي، مؤسسات وإدارات الاحتياط الاجتماعي والتعاضدي، البريد والاتصالات، الطاقة، البترول والغاز والمواد المشابهة، المكتب الوطني لتوزيع الكهرباء والماء، ليديك وريضال وأمنديس، الفلاحة والصيد البحري، مؤسسات التأمين، النقل البري بكل أصنافه وأنواعه، والسكك الحديدية، النسيج والجلد، الصناعات الكيماوية، قطاع البناء والإسمنت، الصناعات الغذائية، التجارة والخدمات، المناجم والفوسفاط والمعادن، صناعة الأدوية، الحديد، التصبير، السياحة والفنادق والمطاعم، المطابع والنشر، مراكز النداء، الوكالات الحضرية ووكالات التنمية، النقل الحضري، الملاحة البحرية، حيث توقفت الحركة في كل مرافق الموانئ: الشحن والتفريغ، قطر وإسعاف السفن، شاحنات نقل الحاويات، مخازن الحبوب، أوراش ومعامل المغرب.

كما انخرط في الإضراب الوطني العام موظفو وموظفات بعض المجالس الدستورية كالمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس المستشارين ...

وانطلاقا من وطنيتها وحرصها على المصلحة العليا للبلاد، وإيمانا منها بأن الهدف من هذا الإضراب، هو إثارة انتباه الحكومة إلى ما تعانيه الطبقة العاملة وعموم الأجراء، من مشاكل وقضايا تستوجب الإسراع بمعالجتها، والتفاوض حولها، وكتعبير عن نضجها ووعيها، قررت اللجنة الوطنية للإضراب عدم إقحام بعض المؤسسات والوحدات الإنتاجية والصناعية ذات الطابع الاستراتيجي في الإضراب، والاكتفاء بحث أطرها النقابية وعمالها ومستخدميها بحمل الشارة، كتعبير عن التضامن مع المضربين، كما هو الشأن بالنسبة للخطوط الملكية الجوية التي سيحمل العاملون فيها بالطائرات شارات التضامن أثناء الرحلات الجوية، وكذلك مستخدمو المكتب الوطني للمطارات، ومراقبو الملاحة الجوية، والشركات العاملة بالمطارات، والعاملون بالطرق السيارة، وفي بعض المرافق الاجتماعية من مثل المستعجلات.

وحفاظا منها على مصلحة الاقتصاد الوطني ودواليب الإنتاج، دعت اللجنة الوطنية للإضراب إلى اتخاذ مجموعة من التدابير، كالعمل على ضمان تقديم الخدمات الأساسية الدنيا(service minimum)وخدمات السلامة (. service de sécurité)

وقد توصلت الحركة النقابية برسائل التضامن الدولي والمساندة من هيئات ومنظمات نقابية دولية: الاتحاد الدولي للنقابات وهو اكبر منظمة نقابية تضم 180 مليون منخرط من 162 دولة . الاتحاد العربي للنقابات . الاتحاد الإفريقي للنقابات . الاتحاد العام التونسي للشغل . الفدرالية العامة لعمال إيطاليا CGIL. اللجان العمالية الإسباني CCOO. الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بفرنسا CFDT. القوي العمالية FO. اتحاد عمال فلسطين... ومازالت رسائل التضامن والمساندة تتقاطر على الحركة النقابية...

فهنيئا للطبقة العاملة المغربية بهذه الملحمة النضالية التي عبرت من خلالها عن مدى نضجها ووعيها وقدرتها على التعبئة والنضال والاحتجاج السلمي للتعبير عن مطالبها العادلة والمشروعة، فهل تستوعب الحكومة الدرس؟ وتستخلص العبر وتعود إلى جادة الصواب بفتح مفاوضات حقيقية ومسؤولة حول مطالب الطبقة العاملة المغربية.

لقد برهنت الطبقة العاملة المغربية وعموم الأجراء من خلال انخراطهم بكثافة في هذا الإضراب الوطني العام على تشبثهم بالدفاع عن حقوقهم وتمسكهم بمطالبهم العادلة و المشروعة، فهل تستوعب الحكومة الدرس و تستخلص العبر وتعود إلى جادة الصواب بفتح مفاوضات حقيقية والتداول بجدية ومسؤولية مع الحركة النقابية حول الملفات المطروحة والقضايا التي تتطلب معالجة فورية بدون تسويف ولا تماطل.

كما تهيب اللجنة الوطنية للإضراب بكافة المناضلات والمناضلين في مختلف القطاعات المهنية والإنتاجية والاتحادات الجهوية والمحلية والجامعات والنقابات الوطنية، رفع وتيرة التعبئة والتأهب للدفاع عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية. والمجد للمناضلات والمناضلين الشرفاء الذين رفعوا عاليا راية الطبقة العاملة المغربية. والنضال مستمر إلى أن تتحقق مطالبها العادلة والمشروعة.

http://www.aswatcity.com/national/%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%AF%D8%B9/

أبو حفص: نحاول إقناع الدولة بمظلومية بعض المعتقلين والآخرون لا صلة لنا بهم (فيديو)

الأربعاء 24 فبراير 2016 - 18:56

قال الشيخ محمد عبد الوهاب رفيقي، المعروف بأبي حفص، إن أغلب معتقلي ملف ما يعرف إعلاميا بملف السلفية الجهادية، "لا تربطنا بهم أي علاقة إلا بعض العناصر"، مشيرا إلى أنه لا يبرر عدم الدفاع عن الأبرياء والمظلومين في السجون.

وأضاف أبوحفص، ضمن الجزء الثالث من الحوار الذي أجرته معه جريدة "العمق المغربي"، أنه يحاول رفقة جهات مختلف، الضغط على الجهات الرسمية لإيجاد حل لملف المعتقلين الإسلاميين في السجون، لافتا إلى أنه يحاول "توحيد الرأي العام ليقتنع بمظلومية هؤلاء الناس".

واعتبر المتحدث في الحوار ذاته، أنه عقد رفقة هيئات وفاعلين آخرين، عدة لقاءات مع رئيس الحكومة ابن كيران ووزيره في العدل مصطفى الرميد، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بخصوص هذا الملف.

وفيما يلي شريط الحوار في جزئه الثالث :

http://www.al3omk.com/detail/6719/bw-hfs-nhwl-qn-ldwl-bmzlwmy-b-d-lm-tqlyn-wlakhrwn-l-sl-ln-bhm

النقابات: الإضراب نجح بنسبة 84.8%.. مبديع: الإضراب لم يُؤثر !

الخيمة بريس _ اندلعت من جديد ''حرب الأرقام'' بين كبريات المركزيات النقابية والحكومة المغربية، وذلك على إثر خوضها للإضراب العام الثاني من نوعه في عهد حكومة بنكيران، حيث أعلنت النقابات المشاركة في الاضراب العام، في بلاغ رسمي يومه الأربعاء 24 فبراير 2016، أن نسبة المشاركة على الصعيد الوطني بلغت 84.8%، في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة، أن الإضراب لم يؤثر في السير العادي بجميع القطاعات.

وأوضح محمد مبديع، وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، في اتصال هاتفي بالجريدة، أن الإضراب بصفة عامة، لم يؤثر في ولوج المغاربة للخدمات، مؤكدا ''استمرار المرفق العمومي في تقديم الخدمات كما جرت العادة''، إلا أنه سجل بدوره، أن حركة النقل بالمغرب عرفت ''توترا''، بفعل انخراط هذا القطاع الحساس في الإضراب العام. كما اتهم المسؤول الحكومي النقابات بـ''التهرب من الإصلاح''، مؤكدا أن وزارته تمتلك مشروعا واعدا للإصلاح، قائلاً: ''لي عندو شي مشروع يجي بيه''.

النقابات: نجاح باهر

المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية (الاتحاد المغربي للشغل، الكونفدرالية الديمقراطية، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الفدرالية الديمقراطية للشغل والنقابة الوطنية للتعليم العالي)، أكدت في بلاغ مشترك، أنه حسب التقارير والنتائج التي وردت على اللجنة الوطنية للإضراب، ''فقد فاقت مشاركة الطبقة العاملة وعموم المأجورين في هذا الإضراب النقابي العمالي كل التوقعات''، كما اتهمت النقابات جهات حكومية دون ذكرها بالاسم، بالقيام بـ ''استفزازات إدارية، ومحاولات تغليط الرأي العام الوطني والعمالي''.

وخلافا لتصريحات وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، أشارت النقابات أن عجلات الإنتاج والحركة في كل مكونات النسيج الاقتصادي والخدماتي، وفي كل المؤسسات والإدارات والمصالح بالوظيفة العمومية والقطاعات الوزارية، عرفت ''شللا تاما''، مسجلة في ذات السياق توقف الحركة بشكل نهائي في مؤسسات التعليم، الجامعات، المدارس والأحياء الجامعية، ومراكز التكوين، وكذا في قطاعات العدل والمالية والصحة، ونفس الشيء بالنسبة للمستشفيات الجامعية، المراكز الصحية، المصحات و كثير من العيادات الطبية...

القطاع الخاص

وعلى مستوى القطاع الخاص، أشارت النقابات – في بلاغها الرسمي – أن الإضراب العام شمل أيضا المصارف، البنوك، الضمان الاجتماعي، مؤسسات وإدارات الاحتياط الاجتماعي والتعاضدي، البريد والاتصالات، الطاقة، البترول والغاز والمواد المشابهة، المكتب الوطني لتوزيع الكهرباء والماء، ليديك وريضال وأمنديس، الفلاحة والصيد البحري، مؤسسات التأمين، النقل البري بكل أصنافه وأنواعه، والسكك الحديدية، النسيج والجلد، الصناعات الكيماوية، قطاع البناء والإسمنت، الصناعات الغذائية، التجارة والخدمات، المناجم والفوسفاط والمعادن، صناعة الأدوية، الحديد، التصبير، السياحة والفنادق والمطاعم، المطابع والنشر، مراكز النداء، الوكالات الحضرية ووكالات التنمية، النقل الحضري، الملاحة البحرية، ''حيث توقفت الحركة في كل مرافق الموانئ: الشحن والتفريغ، قطر وإسعاف السفن، شاحنات نقل الحاويات، مخازن الحبوب، أوراش ومعامل المغرب''، يضيف البلاغ.

كما انخرط في الإضراب، حسب ذات المصدر، موظفو وموظفات بعض المجالس الدستورية، كالمجلس الأعلى للحسابات، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس المستشارين.

وطالبت المركزيات النقابية، من الحكومة المغربية ''استخلاص الدروس والعبر من هذا الإضراب، والعودة إلى جادة الصواب''، مجددة تأكيدها على ضرورة فتح مفاوضات حقيقية بين الطرفين، والتداول بجدية ومسؤولية مع الحركة النقابية حول الملفات المطروحة، والقضايا التي تتطلب معالجة فورية بدون ''تسويف ولا تماطل''.

http://alkhaymapress.com/news.php?extend.3714.4

http://www.nabaepress.com/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/8245-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-84-8.html

قوات الأمن المغربية والاسبانية تفكك خلية إرهابية تتبع تنظيم «الدولة الإسلامية»

الرباط – «القدس العربي»: اسفر التعاون المخابراتي المغربي الاسباني عن تفكيك خلية إرهابية ترتبط بتنظيم الدولة الاسلامية تنشط في مدينة سبتة المغربية التي تحتلها اسبانيا.

وقال بلاغ لوزارة الداخلية المغربية ارسل لـ«القدس العربي» إنه في ظل تنامي الخطر الإرهابي الذي يجسده ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية، على استقرار المملكة وحلفائها تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية، التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية DST) امس الثلاثاء 23 شباط/ فبراير، وبتنسيق مع المصالح الأمنية الاسبانية، من إيقاف أحد أفراد خلية إرهابية بفرخانة، نواحي الناظور، تزامناً مع اعتقال ثلاثة شركاء آخرين بمدينة سبتة.

وأوضح بلاغ الوزارة أن من بين الشركاء الثلاثة معتقلاً سابقاً بغوانتانامو سبق أن قاتل في صفوف تنظيم القاعدة بأفغانستان، وعنصراً آخر شقيق مقاتل نفذ سنة 2013 عملية انتحارية بواسطة شاحنة مفخخة ضد ثكنة عسكرية بسوريا، مشيراً إلى أن عناصر هذه الخلية الإرهابية كانوا ينشطون في استقطاب وتجنيد متطوعين للقتال في معسكرات ما يسمى بتنظيم «الدولة الإسلامية» بسوريا والعراق.

وأضاف أن هذه العملية الأمنية تندرج في إطار التعاون الأمني المشترك بين المصالح الأمنية المغربية والاسبانية، في ظل تنامي الخطر الإرهابي الذي يجسده ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية على استقرار المملكة وحلفائها.

ويشكل التعاون المخابراتي المغربي الاسباني في ميدان مكافحة الإرهاب والجماعات المتشددة ركناً اساسياً بالاستراتيجية الامنية المعتمدة بالبلدين.

وقالت وزارة الداخلية الاسبانية إن قوات الأمن الاسبانية والمغربية فككت خلية إرهابية إسلامية على ساحل البحر المتوسط شمال أفريقيا حيث اوردت الشرطة في بيان ان عناصر من اجهزة الاستخبارات في البلدين «نفذوا عند الفجر عملية للشرطة ضد الإرهاب الجهادي تم خلالها توقيف اربعة اشخاص» وتم إلقاء القبض على أربعة مشتبه بهم، من بينهم ثالثة في مدينة سبتة والرابع في مدينة الناظور في المغرب كانوا يشكلون خلية لـ«التجنيد وتلقين العقيدة والتطرف».

وتابعت الشرطة ان مهمة الخلية كانت «تجنيد مقاتلين وارسالهم إلى صفوف تنظيم داعش الإرهابي» والبحث عن افراد «على استعداد لتنفيذ عمليات إرهابية في اي من البلدين باسم هذا التنظيم».

وتمحور التنسيق المخابراتي لمكافحة الإرهاب حول محور مباحثات اجراها بالرباط الوزير المغربي في وزارة الشؤون الداخلية، الشرقي الضريس، اول امس الاثنين بالرباط، مع وزير الخارجية العراقي، إبراهيم الجعفري، الذي يقوم حاليا بزيارة عمل للمغرب.

وقال المسؤول المغربي إنه تطرق مع الجعفري إلى مواضيع ذات صلة بصلاحيات وزارتي الداخلية في كلا البلدين، وضرورة التعاون، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وسبل مواجهة هذه الآفة العالمية.

وأضاف الضريس أن الوزير العراقي قدم لمحة عامة عن الوضع في العراق والمخاطر التي تواجه البلاد، مبرزاً أنهما تناولا أيضا التجربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب والمقاربة التي تبناها المغرب في هذا المجال، والنتائج الإيجابية المسجلة من قبل الأجهزة الأمنية المغربية، لاسيما من حيث مقاربتها الاستشرافية والاستباقية.

وقال ابراهيم الجعفري إن آفة الإرهاب تهدد البشرية جمعاء، مؤكداً أنه «يجب علينا جميعاً مواجهة هذا الخطر» وقال الجعفري إن المباحثات كانت مثمرة وأن وجهات النظر كانت متقاربة، معربا عن رغبته في رؤية البلدين يتعاونان في مجال مكافحة الإرهاب.

من جهة اخرى حذرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من مخاطر الممارسات اللانسانية التي يتعرض لها معتقلون مغاربة اعتقلوا على خلفية مكافحة الإرهاب بعد هجمات إرهابية تعرضت لها مدينة الدار البيضاء يوم 16 ايار/ مايو 2013.

وطالبت الجمعية في رسالة مفتوحة إلى كل من رئيس الحكومة، ووزير العدل والحريات، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل العاجل لانتشاله لمطالب «معتقلي السلفية الجهادية» في مجموعة من سجون البلاد و«فتح تحقيق عاجل بشأن ما يتعرضون له من ممارسات لا إنسانية».

وقال أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في رسالته، إنه «لا بد من التدخل العاجل قصد حماية الحق في الحياة المنصوص عليه في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفي الدستور المغربي»، والإسراع في «إلزام المسؤولين المعنيين بالتعاطي الإيجابي مع المطالب المشروعة للمعتقلين المضربين عن الطعام، والتدخل العاجل لدى المندوب العام للسجون، لحمل الإدارات المحلية على وقف التضييق والتعسف ضدهم، واحترام حقوقهم وكرامتهم وكرامة عائلاتهم».

وشدد الناشط الحقوقي على ضرورة «فتح تحقيق عاجل بشأن ما يتعرض له هؤلاء المعتقلون من ممارسات لا إنسانية»، التي «تشكل انتهاكاً صريحاً لاتفاقية مناهضة التعذيب وكل ضروب سوء المعاملة، المصادق عليها من طرف المغرب، وللقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الصادرة عن الأمم المتحدة».

وأوضح الهايج أن العديد من معتقلي «السلفية الجهادية» انخرطوا في مجموعة من السجون في أشكال احتجاجية متنوعة، بدءا بتوجيه شكايات للمسؤولين، مرورا بخوض إضرابات لا محدودة أو إنذارية عن الطعام، والقيام باعتصام بشكل جماعي في مكان واحد، مع تسليم الإدارة 3 مراسلات، مُوجَّهة إلى كل من وزير العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبيّة العامة لإدارة السجون، أو بإقدام البعض منهم على خياطة أفواههم، أو شرب سائل التنظيف «جافيل».

وأكدت الرسالة أن الغرض من هذه الأشكال الاحتجاجية هو لفت انتباه المسؤولين إلى مطالبهم «العادلة والمشروعة» التي «قابلتها إدارة السجن بالتهديد والوعيد والقمع، وإنزال العقوبات الانتقامية، كتنقيل البعض إلى سجون بعيدة عن أسرهم، عوض فتح الحوار والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة».

http://nojomy.com/%EF%BB%BF%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%83/

Grève générale: le service minimum assuré ?

Publié par Mohamed Badrane Date :février 25, 2016

Les syndicalistes affirment que la grève a permis de stopper les chaînes de production dans le tissu économique ainsi que les secteurs tertiaires.

«Une réussite». C'est ainsi que les quatre centrales syndicales ont qualifié la grève générale de 24 heures. Pour l'Union marocaine du travail (UMT), l'Union générale des travailleurs du Maroc (UGTM), la Confédération démocratique du travail (CDT) et la Fédération démocratique du travail (FDT), la grève a été largement suivie par les fonctionnaires et salariés à travers le pays. Les quatre syndicats revendiquent un taux de suivi de 84,8%.

«Selon les premiers rapports et les résultats préliminaires parvenus à la commission nationale de la grève, le taux de participation a dépassé toutes les prévisions», affirment les syndicalistes. Et de poursuivre: «La grève s'est déroulée dans un climat de responsabilité à travers toutes les villes et provinces du Royaume dans tous les secteurs et administrations publics en dépit de quelques cas de provocation de la part de l'administration et les tentatives gouvernementales pour induire l'opinion publique en erreur».

Les syndicalistes affirment que la grève a permis de stopper les chaînes de production dans le tissu économique ainsi que les secteurs tertiaires. Les centrales avancent, en outre, que le mouvement de débrayage des fonctionnaires a paralysé les administrations de la fonction publique, notamment les écoles et les universités. Les mêmes sources disent que tous les secteurs d'activités sont concernés surtout les plus stratégiques, en l'occurrence les banques, la poste, les transports… **Les syndicats annoncent aussi la participation des fonctionnaires de certaines institutions constitutionnelles, notamment la Cour des comptes, le Conseil national des droits de l'Homme et la Chambre des conseillers.**

«L'objectif de cette grève est d'attirer l'attention du gouvernement sur les contraintes et problématiques rencontrées par les fonctionnaires et la majorité des salariés, qui méritent d'être résolues le plus rapidement possible dans le cadre d'une négociation. La commission nationale de la grève a donc choisi délibérément d'épargner certaines administrations et unités de production vitales dans lesquelles les syndicalistes et fonctionnaires se sont contentés de porter des signes de protestation en guise de solidarité avec les grévistes De même, la commission a veillé à assurer un service minimum dans certaines administrations et dans les services de secours», précisent les syndicats qui ont donc mis leur menace à exécution en protestation contre le gouvernement.

Ce dernier par le biais du ministère de la fonction publique et de la modernisation de l'administration explique que les rapports reçus le jour de la grève font savoir que le service minimum a été assuré dans les administrations publiques. «La grève est un droit constitutionnel mais je pense que celle observée par les

syndicats ce mercredi n'est pas justifiée», a déclaré Mohamed Moubdii, le ministre de tutelle. Si les centrales déclarent que plusieurs de leurs revendications restent toujours en suspens, l'accélération du dossier de la réforme de la Caisse marocaine des retraites est la goutte qui a fait déborder le vase. L'Exécutif compte mener jusqu'au bout cette réforme malgré le niet catégorique des syndicats qui demandent le retrait des projets de lois en rapport avec cette réforme du Parlement. «Nous sommes ouverts pour toute proposition concernant cette réforme à l'occasion du débat sur les projets de lois au Parlement. Quant aux autres revendications syndicales, nous allons essayer de trouver un arrangement selon les capacités actuelles de l'Etat», a-t-il ajouté.

Pour rappel, la réforme de la CMR concerne uniquement les fonctionnaires de l'administration publique. Elle doit se traduire par un rallongement de l'âge de départ légal à la retraite dans la fonction publique à 63 ans en plus d'une hausse des cotisations et une baisse des pensions de retraite.

De meilleures conditions de détention

Personnes en situation Opération Smile Morocco à Ouarzazate
de handicap

Désormais, les prisons devront améliorer les conditions de détention des handicapés physiques et mentaux. C'est ce que prévoit un plan conjoint élaboré par la Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion (DGAPR) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

La DGAPR a ainsi adressé une circulaire à tous les directeurs régionaux et les directeurs des établissements pénitentiaires, leur demandant de prendre «*toutes les mesures susceptibles de faire bénéficier ces personnes de leurs droits fondamentaux et de répondre à leurs besoins spécifiques conformément à l'esprit de la loi*», indique un communiqué des deux institutions.

Cette décision vise à «*réhabiliter et intégrer dans la vie sociale et civile les handicapés physiques sensorimoteurs et mentaux et faciliter leur jouissance des droits et libertés reconnus à tous*», poursuit le communiqué.

Cette nouvelle mesure intervient sur la base des engagements internationaux du Maroc et son adhésion au système international des droits de l'Homme ainsi que sur la base de la coopération continue entre les deux institutions. Rappelons qu'il y a encore quelques mois, la DGAPR avait annoncé l'adoption d'une nouvelle stratégie basée, entre autres, sur l'humanisation des conditions de détention et la préparation des détenus à leur réinsertion. Cette nouvelle stratégie implique une redéfinition de la carte pénitentiaire pour faire de la prison un service public vital de proximité.

Le jeu en vaut la chandelle

Si Yasmine a parfois besoin d'aide, c'est en tant que jeune fille et non pas en tant que personne stigmatisée ou incapable d'être autonome.

Dimanche 21 février, Jamal Berraoui et sa fille étaient sur le stand du CNDH au Salon du livre de Casablanca pour présenter le livre «Yasmine, 19 ans, trisomique, bachelière» (Balland, 2009). Un livre rempli d'émotions et de sincérité.

L'ouvrage de Jamal Berraoui est un récit de vie humaniste, rendant compte de toute l'affection paternelle qu'il porte à sa fille Yasmine, mais sans complaisance. Le regard porté sur les ignominies de certains environnements sociaux a le mérite de rappeler que notre monde contemporain n'accorde parfois guère d'importance à l'humanité des personnes représentées socialement comme étant différentes. D'emblée, le livre restitue les paroles des médecins annonçant à Mina, la maman de Yasmine, que son bébé est trisomique : « Elle pleurait en me racontant comment le pédiatre le lui avait annoncé, quelques minutes après son réveil. Ne pouvait-il pas attendre qu'elle soit un peu rétablie, qu'elle ne soit plus seule ? Les témoignages d'autres femmes relatent la même façon d'annoncer le handicap, sans aucun égard pour une femme qui vient de vivre l'effort d'un accouchement, transformant un heureux événement en situation d'angoisse absolue ». Ces « dénonciations publiques d'injustice » - pour reprendre l'expression du sociologue Luc Boltanski – ne versent jamais dans le misérabilisme ou la spectacularisation morbide du handicap, fustigée à la fin de l'ouvrage. Ce livre raconte l'histoire d'un homme qui met à nu ses émotions, en rendant hommage à la combativité de sa femme qui a tout fait pour élever leur fille comme les autres enfants. L'auteur affronte également ses vieux démons, à travers un exercice de style particulièrement touchant : « J'ai senti la détermination de ma femme à se battre pour Yasmine. Moi, je ne savais plus où j'habitais. J'ai pris un avion, de l'argent et je suis parti à Paris [...] Entre-temps, j'avais culpabilisé vis-à-vis de ma fille, mais surtout vis-à-vis de Mina. Je ne pouvais plus me supporter tellement j'avais fait preuve de lâcheté. Je ne laisserais pas cette femme adorable, qui supportait tous mes excès, faire seule face, je prendrai mes responsabilités ». Cette façon de parler de sa fuite et de sa lâcheté est un bel acte de courage puisqu'il s'agit d'oser le challenge de l'authenticité et d'être aussi compétiteur dans l'écriture que sa fille Yasmine l'est au sein des établissements scolaires qu'elle fréquente. Jamal Berraoui remporte le beau combat qu'il livre avec lui-même, en restituant la fragilité des émotions sincères tout en préservant la pudeur d'un style épuré. Le livre est rempli de doutes, parfois de larmes et de chagrins, mais aussi d'espoir, de force, de rire et de joie.

Jamal Berraoui fait prendre conscience aux lecteurs de l'humanité de Yasmine, élevée de la même façon que ses deux frères. Il s'agit d'une petite fille comme les autres puisque chacun de nous a ses spécificités, ses différences, ses incapacités, ses zones de vulnérabilité et doit composer avec ce qu'il est ainsi qu'avec ce qu'il aura à devenir dans sa vie. Les spécialistes médicaux et autres pédopsychiatres autoproclamés n'ont qu'à bien se tenir. Si Yasmine a parfois besoin d'aide, c'est en tant que jeune fille et non pas en tant que personne stigmatisée ou incapable d'être autonome. L'ignorance de la société amène la famille à se replier provisoirement sur elle-même, à construire une bulle dans laquelle tout le monde est heureux. La compassion apitoyée et le regard méprisant ou effaré à l'égard de la trisomie font aussi partie de l'opium

d'un peuple bien avare en sensibilité, quand bien même ferait-il partie des classes sociales aisées. Il s'agit de rompre avec l'aliénation des regards différencialistes, considérant que certaines personnes ne feraient pas partie du monde commun que nous partageons tous et légitimant leur vision stigmatisante du handicap à partir de la position occupée dans le champ médical ou scolaire. Yasmine s'insère dans les différentes sphères sociales comme l'on pénètre dans ces grands Luna Park multicolores, en n'étant pas dupe de l'artificialité de certaines lumières ornant les manèges. Sa scolarisation est une façon de challenger ses potentialités et de se battre pour la réussite au sein d'un monde qui ne fait guère de cadeaux. Bien entendu, les parents et la famille sont là pour rappeler que l'amour qu'ils lui portent n'a rien à voir avec ses notes.

Nous avons beaucoup souri en lisant les passages où Jamal Berraoui parle de « l'intelligence tactique » de sa fille, sachant qui elle doit aller voir en fonction de ses besoins ludiques ou des choses plus sérieuses ; tout comme les pages du livre où il cite des goûts musicaux de Yasmine, qui sont loin de se limiter à Rihanna mais concernent également Beyoncé, Jay-Z, Edith Piaf ou le rap américain (comme elle nous l'a précisé dans le train nous ramenant à Rabat dimanche soir, après le salon). L'un des plus beaux passages est celui où Jamal Berraoui évoque le jour où Yasmine a obtenu son bac, après avoir intensément travaillé. Une belle victoire remportée haut la main, avec l'art et la manière. Dans un contexte néolibéral de marchandisation de l'enseignement, où les cours risquent de devenir des produits vendus à des clients consommateurs raisonnant en termes de crédits à valider et non plus des savoirs partagés dans le cadre de l'épanouissement intellectuel et de la production d'une pensée critique, le texte de Jamal Berraoui rappelle l'importance de ces choses que l'on accomplit uniquement pour la beauté du geste et qui donnent un sens à la vie.

Le plein succès de la grève fera-t-il entendre raison à Benkirane ?

Un taux de participation de plus de 80% tous secteurs confondus

Ce mercredi 24 février semble avoir été un jour férié. Toutes les activités et presque tous les secteurs ont été paralysés par la grève générale nationale à laquelle l'UMT, la CDT, la FDT et l'UGTM ont appelé.

Selon un communiqué signé par ces quatre centrales syndicales en sus du SNESup, la grève a fait un tabac puisqu'il y a eu cessation d'activités partout à travers le Royaume. A preuve, le taux de participation a atteint 84.8 % dans toutes les villes et régions du Maroc.

En effet, la paralysie a touché les secteurs industriel et de service, les administrations et les départements ministériels, l'enseignement aussi bien privé que public, les universités, les instituts supérieurs, les cités universitaires et les centres hospitaliers. La paralysie a également frappé les établissements de formation professionnelle ainsi que les administrations et les services relevant des collectivités territoriales à travers le Maroc.

Ont été également paralysés les secteurs vitaux et stratégiques aussi bien publics que privés tels que les banques et les assurances, la CNSS, les institutions et les directions des mutualités, les postes et télécommunications, l'énergie, le pétrole et le gaz, l'Office national de distribution de l'eau et de l'électricité, la Lydec, Redal, Amendis, le département de l'agriculture et la pêche maritime, les transports routier, aérien, maritime, ferroviaire, urbain et interurbain, etc.

Selon des sources concordantes, les fonctionnaires de certaines institutions constitutionnelles ont également fait grève. Il s'agit, entre autres, des fonctionnaires de la Cour des comptes, du CNDH et de la Chambre des conseillers.

Par ailleurs, les syndicats ont appelé les travailleurs de certains secteurs stratégiques à ne pas faire grève mais à porter des brassards rouges en guise de leur solidarité avec les grévistes. Tel a été le cas pour le personnel de la RAM, les contrôleurs aériens, les salariés qui travaillent dans les aéroports, ceux de la Société des autoroutes du Maroc et ceux qui travaillent dans les services d'urgence.

D'après Abdelhamid Fatihi, secrétaire général de la FDT, la grève a connu un franc succès puisque le taux de participation y a atteint plus de 84 %, tous secteurs confondus. Selon lui, elle a paralysé presque totalement l'activité au sein de la Fonction publique. La participation à cette grève a ainsi atteint des taux importants dans l'enseignement (90 %), la justice et la santé, urgences non comprises.

La paralysie a également touché des pans importants du secteur privé tels que le transport, la distribution de l'eau et de l'électricité, les banques, Barid Al Maghrib, etc.

Ce que confirme une source de l'UMT en précisant que la grève a paralysé tous les secteurs. D'après elle, le taux de participation a atteint 100 % au Tramway de Casablanca et à l'OFPPT, 90 % au sein du département de l'Equipement, du Transport et de la Logistique et celui de la Jeunesse et des Sports ainsi que dans le secteur du transport urbain. Il s'est élevé à 80 % au ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, alors que le taux de participation à la grève au sein de l'ONCF a atteint 75 %.

Dans le secteur de la santé, ce taux a oscillé entre 50 et 90 % selon les provinces et régions, étant entendu que les services d'urgence n'ont pas pris part à ce débrayage à la demande des quatre centrales syndicales. Quant au port de Casablanca, il a été totalement paralysé, selon la même source.

Cette grève, rappelle-t-on, intervient après l'échec de tous les appels lancés par les centrales syndicales au gouvernement en vue d'engager des négociations dans le cadre du dialogue social sur l'ensemble des revendications des salariés et des fonctionnaires. Mais tous ces appels ont capoté du fait de l'intransigeance du chef du gouvernement et de sa volonté chevillée au corps de faire cavalier seul, en faisant fi des revendications des partenaires sociaux.

Ce mouvement de protestation a été soutenu par des syndicats nationaux et internationaux. En plus du SNESup et du Syndicat national des commerçants et professionnels (SNCP), le Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) a, lui aussi apporté son soutien au mouvement. Cette grève a été préalablement relayée et soutenue par nombre de confédérations syndicales internationales comme l'Union internationale des syndicats dont le nombre d'adhérents atteint les 180 millions personnes, l'Union internationale des travailleurs de l'alimentation, de l'agriculture, de l'hôtellerie-restauration, du tabac et des branches connexes, l'IndustriALL Global Union, la Confédération syndicale des commissions ouvrières (syndicat espagnol) et la puissante Confédération allemande des syndicats DGB.

Grève générale : Les Syndicats annoncent un taux de réussite de 84,4 %

A l'appel de l'UMT, la CDT, l'UGTM et le SNE-Sup, les travailleurs des secteurs public et privé ont observé, hier mercredi 24 février 2016, une grève générale nationale qui a paralysé l'activité dans de nombreux secteurs publics et privés. Les centrales syndicales qui ne cachent pas leur satisfaction de l'adhésion à la grève, ont annoncé un taux de réussite de 84,8%.

Ph. KAMAL

Ph. KAMAL

Dans un communiqué rendu public hier à la mi-journée, les syndicats, se basant sur des rapports parvenus à la Commission nationale de la grève issue de la coordination nationale, précisent que la participation de la classe ouvrière et de l'ensemble des salariés au débrayage "a dépassé toutes les prévisions dans toutes les villes, provinces et régions du pays et dans tous les secteurs professionnels, les administrations et les services publics, malgré des provocations administratives et les tentatives de désinformations de l'opinion publique par certaines parties gouvernementales".

Selon le communiqué, "la classe ouvrière, toutes catégories et tous secteurs confondus, a répondu massivement et de façon responsable à l'appel à la grève, paralysant ainsi l'activité dans toutes les administrations de la fonction publique et les services ministériels". Les centrales syndicales relèvent "une paralysie totale dans l'enseignement tous cycles confondus, dans les Universités, Instituts et Ecoles supérieures, les Cités universitaires, les Centres de formation, dans les secteurs de la Justice, des Finances et de la santé où l'activité a été suspendue dans les hôpitaux universitaires, les centres de santé, les cliniques et de nombreux cabinets médicaux, dans les établissements, centres et administrations de la Formation professionnelles". Toujours selon les syndicats, l'activité a également connu la paralysie dans les différentes administrations et services dépendant des collectivité locales à travers l'ensemble du territoire national.

La grève, ajoute le communiqué, n'a pas non plus épargné les secteurs vitaux de production et de service publics et privés tels que les banques, la sécurité sociale, les établissements et administrations de la prévoyance sociale et mutuelle, la poste, les communications, l'énergie, le pétrole et les gaz et les produits dérivés, l'ONEE, Lydec, Redal, Amendis, les assurances, les transports routiers sous toutes leurs formes, les chemins de fer, l'industrie du cuir et du textile, les industries chimiques, le secteur de la construction et les cimenteries, l'agroalimentaire, les mines, l'industrie pharmaceutique, la sidérurgie, la conserverie, la restauration et l'hôtellerie, les imprimeries, les centres d'appels, les agences urbaines et les agences de développement, le transport urbain, la navigation maritime et les dépendances portuaires, l'Agence de développement social, l'Institut royal de la culture amazighe, l'Entraide nationale, les taxis.

Le communiqué signale en outre l'adhésion à la grève générale des fonctionnaires de certains conseils constitutionnels comme la Cours supérieure des comptes, **le Conseil national des droits de l'Homme**, la Chambre des conseillers...

Pour rappel, ce débrayage est la réponse des centrales syndicales à "l'obstination du gouvernement, son

refus d'assumer ses responsabilités politiques et sociales et sa persistance à ignorer la situation sociale des salariés et de l'ensemble des citoyens et à prendre des mesures unilatérales impopulaires". A la veille de la grève, les syndicats avaient énuméré un certain nombre de raisons dont :

- La dégradation du pouvoir d'achat des salariés et de l'ensemble des citoyens ;
- Les augmentations ahurissantes des prix des produits alimentaires de base et des factures d'eau, d'électricité, des transports… ;
- Les atteintes au secteur privé, son démantèlement et sa privatisation ;
- L'occultation du dialogue collectif aux niveaux national et sectoriel ;
- La faiblesse de la couverture sociale pour certaines couches sociales et son absence totale chez d'autres ;
- La répression des libertés syndicales, les poursuites judiciaires contre les responsables syndicaux et leur licenciement ;
- La non adoption d'une politique sociale propre à résoudre la problématique du chômage et de l'emploi, ajoutée à l'encouragement de l'emploi précaire et de la sous-traitance ;
- Le non respect des engagements et promesses du gouvernement envers les travailleurs marocains ;
- Les atteintes aux acquis sociaux, la caisse de compensation en tête, et l'entêtement à écorner les acquis en matière de retraite.

Quant aux revendications, les syndicats les avaient résumées comme suit :

- Améliorer le revenu de tous les salariés, fonctionnaires,

employés, artisans, et professionnels de tous les établissements et administrations publics, semi-publics et privés, dans les secteurs agricole, industriel et commercial ;

- Consacrer une augmentation générale des salaires, des allocations familiales, l'application de l'échelle mobile des salaires et l'augmentation des pensions de retraite ;
- Faire baisser la pression fiscale sur les salaires ;
- Mener une réforme globale du système de retraites et renoncer aux décisions iniques du gouvernement à l'encontre des salariés ;
- Protéger les libertés syndicales ;
- Veiller à assurer l'obligation de déclarer les salariés à la CNSS ;
- Promouvoir et améliorer la situation de la femme et des jeunes ;
- Satisfaire les revendications sectorielles et catégorielles et asseoir les bases des négociations au niveau des secteurs professionnels.

http://www.lopinion.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=50058

En signe de protestation contre la «politique impopulaire» de l'Exécutif

Le taux de participation à la grève générale d'hier est de plus de 80% selon les syndicats et de moins de 30% selon le gouvernement

Difficile de dire dans quelle mesure la grève générale d'hier a été observée, tellement les lectures des uns et des autres divergent. Du côté des centrales syndicales, on affirme que le débrayage a été un succès dans tous les secteurs et on avance même un taux de participation dépassant 80% chez la classe ouvrière. Selon les syndicats toujours, pour la première fois, la grève a touché des institutions comme le CNDH, la Cour des comptes ou la Chambre des conseillers. Mais du côté du gouvernement, on minimise l'ampleur de ce mouvement de protestation. Selon le ministre de la Fonction publique et de la modernisation de l'administration, le taux de participation à la grève générale était de l'ordre de 25 à 30%.

Page 3

En signe de protestation contre la «politique impopulaire» de l'Exécutif

Le taux de participation à la grève générale d'hier est de plus de 80% selon les syndicats et de moins de 30% selon le gouvernement

Difficile de dire dans quelle mesure la grève générale d'hier a été observée, tellement les lectures des uns et des autres divergent. Du côté des centrales syndicales, on affirme que le débrayage a été un succès dans tous les secteurs et on avance même un taux de participation dépassant 80% chez la classe ouvrière. Selon le ministre de la Fonction publique et de la modernisation de l'administration, le taux de participation à la grève générale était de l'ordre de 25 à 30%.

Ph. Saouri

Le bras de fer entre les syndicats et le gouvernement s'intensifie.

Ce mercredi matin, journée de grève générale décrétée par les syndicats, les écoliers rebroussaient chemin pour rentrer chez eux. De même, la circulation dans la capitale économique n'était pas aussi dense que d'habitude. Le trajet qui nécessite dans les jours normaux 40 minutes était faisable en 20 minutes. Le poumon commercial de Casablanca, Derb Omar, paraissait également déserté ce matin. Les taxis et les autobus étaient très rares, alors que le tramway, lui, n'a pas quitté sa station de départ... Ce qui a créé une panique autour des moyens de transport dans la ville. En plus de ces indices, les centrales syndicales donnent même des statistiques, avec fierté, parlant d'un véritable succès de la grève générale à laquelle elles ont appelé pour le mercredi 24 février et qui vient rappeler celle qu'elles avaient observée il y a quelques mois, le 29 octobre 2015. De nombreux responsables syndicalistes avec qui nous avons échangé considèrent que ce mouvement de débrayage a été un grand succès, ne serait-ce que parce que toutes les organisations syndicales l'ont soutenu. C'est que le front syndical a constitué une commission nationale qu'il a chargée de suivre le taux de réussite de l'appel à la grève dans les différents secteurs d'activité. Il s'agit d'une sorte de coordination entre les syndicats ayant pris part à ce mouvement de grève pour en mesurer le degré de réussite. Ainsi, contactés par «le Matin» à la mi-journée, des responsables de l'Union marocaine du travail (UMT), de la Confédération démocratique du travail (CDT) et de l'Union générale des travailleurs du Maroc (UGTM) nous ont tous parlé d'un taux de participation à la grève générale autour de 85%, dans les deux secteurs confondus, public et privé. À 14 h, un communiqué, signé par le Syndicat national de l'enseignement supérieur (Snesup), l'UMT, la CDT, l'UGTM et la Fédération démocratique du travail (FDT), est tombé pour confirmer cette information. Le communiqué avance exactement 84,8% comme taux national de participation de la classe ouvrière à la grève générale. Les centrales syndicales évoquent dans ce communiqué les différents secteurs ayant pris part au mouvement de débrayage. Elles y précisent que, pour la première fois, la grève a touché des institutions constitutionnelles comme le Conseil national des droits de l'Homme, la Cour des comptes ou la Chambre des conseillers. Ils y soulignent également avoir agi pour garantir le service minimum dans certains secteurs stratégiques (hôpitaux, aéroports...) où les employés se sont contentés de porter des brassards. Mais du côté du gouvernement, c'est un autre son de cloche. Le ministre de la Fonction publique et de la modernisation de l'administration, Mohamed Moubdii, a déclaré au «Matin» (vers 14 h 30, après la parution du communiqué des syndicats) que le taux de participation à la grève générale se situait entre 25 et 30%. Il a ajouté que «le service général est assuré sur tout le territoire du Royaume, et qu'il n'y a pas eu de problème posé à ce niveau. Il y a eu certes des secteurs qui ont connu un taux de participation élevé allant jusqu'à 40%, mais dans d'autres, ce taux avoisinait 0%». En tête arrive le secteur de l'enseignement, nous explique-t-il. Ce secteur a connu une participation relativement élevée, suivi du secteur des collectivités locales. «Or, la moyenne générale, jusqu'à présent, reste entre 25 et 30%. Mais dans la plupart des wilayas, c'est un peu moins. Cela n'est pas arrivé à créer des perturbations et la grève s'est passée dans le calme», précise Mohamed Moubdii. ■

Brahim Mokhliss

> Les centrales syndicales précisent que, pour la première fois, la grève a touché des institutions constitutionnelles comme le Conseil national des droits de l'Homme, la Cour des comptes ou la Chambre des conseillers.

La gestion démocratique du pluralisme culturel, l'une des grandes priorités du Royaume (M. El Yazami)

La gestion démocratique du pluralisme culturel marocain constitue l'une des grandes priorités du Royaume, notamment depuis l'accession au Trône de SM le Roi Mohammed VI, **a souligné mercredi à Séville le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.**

La diversité culturelle est une question qui a été très tôt abordée au Maroc dans l'optique de promouvoir le pluralisme culturel, a-t-il ajouté dans une déclaration à la MAP en marge de sa participation à un forum sur le thème "Diversité culturelle, espace de développement et résistance à la radicalisation", organisé par la Fondation des trois cultures de la Méditerranée.

M. El Yazami a relevé, à ce titre, la création de l'Institut royal de la culture amazighe (IRCAM) qui représente, aux côtés de l'Instance équité et réconciliation (IER) et du Code de la famille, l'une des principales réalisations du Royaume durant les dernières années.

Il a rappelé à cet égard que la Constitution de 2011 mentionne, dans son préambule, une définition de l'identité nationale marocaine marquée par le pluralisme y compris historique.

Le président du CNDH a mis en relief, dans le même sens, l'importance du rôle que devra assumer le Conseil national des langues et de la culture marocaine, créée en vertu de la Constitution, ajoutant que la commission chargée de l'élaboration du projet de loi organique relative à cette institution mise en place fin 2015, devra élaborer et adapter les stratégies nécessaires pour promouvoir davantage ce pluralisme.

Cela confirme, selon lui, l'intérêt porté sur les langues comme en témoignent l'officialisation de la langue amazighe aux côtés de la langue arabe, la sauvegarde de la langue hassanie et la préservation de la cohésion et de la diversité de l'identité marocaine.

M. El Yazami a mis aussi l'accent sur l'importance accordée à la composante juive de l'identité historique du Maroc, à travers de nombreux programmes comme celui relatif à la préservation des cimetières juifs, ainsi que ceux ayant débouché sur la publication d'une série d'ouvrages consacrés à la mémoire juive dans différentes région du Maroc.

S'agissant de la culture hassanie, M. El Yazami a indiqué que le CNDH, en partenariat avec le groupe OCP, l'Agence du Sud et l'Université Mohammed V de Rabat, a mis en place il y a quatre ans le Centre des études sahariennes, devenu aujourd'hui le premier éditeur de livres sur cette culture.

Pour M. El Yazami, ces réalisations reflètent une dynamique institutionnelle et associative dans le domaine de la gestion de la diversité et du pluralisme culturel au Maroc.

Organisé par la Fondation des trois cultures, en partenariat avec le ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de migration, le forum sur la diversité culturelle a été centré sur l'interaction de l'Espagne avec les pays maghrébins, notamment le Maroc, en tant qu'espace représentant la porte de la Méditerranée et lieu privilégié pour mettre en valeur une énorme richesse culturelle.

Le rôle des universités dans la démocratisation de la culture et l'accès à la société de la connaissance, la mise en valeur du patrimoine et le rôle du tourisme culturel et les centres historiques andalous et les médinas comme modèle vivant de cohabitation, étaient parmi les thèmes de débat du forum.

24 fév. 2016

http://www.mapexpress.ma/actualite/culture-et-medias/gestion-democratique-du-pluralisme-culturel-lune-grandes-priorites-du-royaume-m-el-yazami/

http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/47809

الثقافة والإعلام التدبير الديمقراطي للتعددية الثقافية من ضمن الأولويات الرئيسية للمملكة (السيد اليزمي)

الثقافة والإعلام

التدبير الديمقراطي للتعددية الثقافية من ضمن الأولويات الرئيسية للمملكة (السيد اليزمي)

الأربعاء, 24 فبراير, 2016 - 20:21

إشبيلية-أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، اليوم الأربعاء بإشبيلية جنوب إسبانيا، إن التدبير الديمقراطي للتعددية الثقافية المغربية يعد إحدى الأولويات الرئيسية للمملكة، خاصة منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش المملكة .

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85/

Belmokhtar, un "ignorant" et Toufiq "extremiste laïc", selon un salafiste

Dans deux vidéos mises en ligne en début de semaine, le prédicateur salafiste Abou Naim s'en prend à Rachid Belmokhtar, ministre de l'Education, et Ahmed Toufiq, ministre des Affaires islamiques. Le cheikh n'en est pas à sa première excommunication. Le premier secrétaire de l'USFP Driss Lachgar, l'activiste et intellectuel amazigh Ahmed Assid, et le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Driss Yazami, et d'autres, en ont déjà fait les frais. La chaîne 2M, a quant à elle, été traitée de "sioniste".

Selon le prédicateur, Belmokhtar et Toufiq dirigent "des lobbys laïcs" dans leurs ministère respectifs, et "ne craignent pas Dieu, cherchant à plaire aux chrétiens, aux juifs et autres ennemis de l'Islam".

Le premier, en particulier, est accusé d'être "un ministre ignorant et éduqué par la France et la francophonie". Abou Naim qualifie également d'"obscurantiste" la décision du ministre de l'Education d'enseigner certaines matières en langue françaises. Le ministre des Affaires islamiques Ahmed Toufiq est traité d'"extrémiste laïc", et d'"ennemi de la prédication".

Lire aussi :
› **Ahmed Assid, "un ennemi d'Allah" selon cheikh Abou Naïm**

Le Conseil supérieur des Ouléma étant le seul organisme religieux habilité à prononcer des fatwas officielles, le cheikh Abou Naim a été condamné en appel à un mois de prison avec sursis en juillet 2015 pour des vidéos takfiristes. En janvier de l'année précédente, il a été entendu par la police judiciaire avant d'être relâché.

Plus récemment, c'était au tour du Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) de saisir les ministres de la Justice et de la Communication il y a quelques semaines. Il a été alors demandé à ces derniers de prendre "les mesures nécessaires et pratiques pour mettre fin aux campagnes takfiristes et de dénigrement" menées par Abou Naim, note le *HuffPost Maroc*.

http://www.h24info.ma/maroc/belmokhtar-ignorant-et-toufiq-extremiste-laic-selon-abou-naim/40918

Prison. Bientôt, des quartiers spéciaux pour handicapés

A détenus spécifiques, prisons adaptées. C'est ce à quoi tend une circulaire de l'administration pénitentiaire, transmise aux directeurs des prisons, les appelant à améliorer les conditions de détention des personnes en situation de handicap.

Selon les statistiques de la Délégation générale à l'administration pénitentiare et à la réinsertion (DGAPR), arrêtées au 14 février 2016, le nombre des handicapés physiques en prison s'élève à 329, soit 0,45% de la population carcérale au Maroc. 63% des détenus handicapés souffrent d'une déficience motrice et 26% sont des non-voyants, selon le Conseil national des droits de l'homme.

Seuls 58% des établissements pénitentiaires marocains sont dotés de moyens d'accessibilité, déplore le CNDH.

Pour pallier cette situation, une circulaire de la DGAPR a été adressée le 22 février 2016 à l'ensemble des directeurs de prison, mettant l'accent sur la nécessité de "réaménager leurs établissements, de manière à faciliter l'accès aux détenus handicapés."

Concrètement, des quartiers et des cellules affectés spécialement aux détenus handicapés seront mis en place. Ils prendront en considération les particularités et besoins spécifiques de cette population, selon la nature du handicap. "L'acquisition de matériel technique spécial, ainsi que la réhabilitation des moyens de transport pour le transfert administratif et judiciaire des détenus handicapés" figurent également parmi les recommandations de la circulaire, de même que leur "intégration dans les programmes éducatifs et les activités culturelles et sportives.

L'administration pénitentiaire s'appuie sur l'article 34 de la Constitution, lequel astreint les pouvoirs publics à élaborer "des politiques destinées aux personnes et aux catégories à besoins spécifiques", notamment "à réhabiliter et intégrer dans la vie sociale et civile les handicapés physiques sensorimoteurs et mentaux et faciliter leur jouissance des droits et libertés reconnus à tous."

Le 14 février dernier, le CNDH avait organisé un séminaire consacré à la question du handicap dans le milieu carcéral. "La réinsertion des personnes en situation de handicap a été évoquée par les participants, d'autant plus que 31% de ces détenus sont sans emploi, que 86% ont un niveau scolaire ne dépassant pas le collège et que seuls 7% d'entre eux bénéficient des programmes de réinsertion sociale", précise le CNDH.

http://www.medias24.com/SOCIETE/161989-Prison.-Bientot-des-quartiers-speciaux-pour-handicapes.html